الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد احمد دراية – أدرار –

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

شعبة: التاريخ.

المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ مغرب عربي معاصر

إعداد الطالبتين:

رحمة موساوي

شامة موساوي

إشراف الأستاذ:

د.حمادي بن موسى

لجنة المناقشة

د. أحمد بوسعيد	محاضر أ	رئيسا
د. حمادي بن موسى	محاضر أ	مشرفاً و مقررا
د. حالة خديجة	محاضر أ	مناقشا

نوقشت يوم: 2020/10/07

الموسم الجامعي: 1441-1442هـ، 2019-2020م.

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

أهدي عملي هذا:

إلى والديا حفظهما الله وبارك في عمرهما وإلى أخواتي وإخواتي وأقاربي، وإلى أصدقائي .

إلى كل من علمني حرفا عبر الأطوار التعليمية وخارجها.

وإلى من دعمني في هذا العمل.

رحمة

اهداء

يسعدني أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

حبيبة قلبي ونور عيني إلى من أضأت لنا شمعة الحياة ومن أنعمت علينا بالتربية الحسنة والإحترام، إلى من علمتنا أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل أمي العزيزة رحمة الله عليها.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى من علمني الكرامة وحب المثابرة والنجاح صاحب القلب الكبير أبي الغالي .

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة ورياحين حياتي إخواتي

وإلى كل أفراد العائلة وأحبابي كل باسمه.

إلى كل من أمد لي يد العون وإلى من تذوقت أحلى اللحظات إلى من سأفتقدهم ويفتقدونني زميلاتي وصديقاتي.

إلى من جعلهم الله إخواتي في الله وأحببتهم في الله طلاب تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر.

وإلى من قدمت لي مساندة كبيرة في رسالة تخرجي أنعم الله عليها بالثناء إلى صديقتي.

شامة

شكر وعرفان

الحمدلله والشكرلله أولا وآخرا فلولا نعمة التوفيق من الله لما أنجزنا هذا العمل,

من لايشكر الناس لا يشكر الله.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل والمحترم الدكتور حمادي بن موسى الذي شرفنا بمتابعة هذا العمل، فالتقدير والإحترام لك، مع تمنياتنا له بالتوفيق والنجاح في كل ما يصبوا إليه وجعلك الله خير مثال يقتدي به.

أتقدم بجميل الشكر إلى عائلة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية عامة وإلى قسم التاريخ خاصة، وإلى السادة الأساتذة الكرام الذين لم يبخلو في توجيهاتهم القيمة ومعرفتهم الثمينة راجينا من الله عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء ويدخلهم الجنة.

كما نوجه شكرنا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

قائمة المختصرات

اللغة العربية:

ط: الطبعة

ج. ت. و: جبهة التحرير الوطني.

ح. م. ج. ج : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

اللغة الفرنسية:

:

O. A. S Organisation de L Armée secretes.

هيئة الأركان العامة: L'E. M. G

اللجنة الوزارية للحرب: C. I. G

المقدمة

تعتبر مرحلة المفاوضات بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية ما بين 1960و1962 منعرجا حاسما في الثورة الجزائرية، التي أينعت ثمارها بعد الأحداث التي شهدتها الثورة في مرحلتها الأولى من الاندلاع ما بين 1954الى1956.

استطاعت الثورة الجزائرية بفضل مناضليها أن تقنع الساسة الفرنسيين بحتمية التفاوض والجلوس على طاولة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وذلك لعجز فرنسا عن تحقيق النصر العسكري في الجزائر ونمو الثورة الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي (تلقي الدعم الدولي والتفاف الشعب الجزائري حول الثورة).

وتكمن أهمية موضوع البحث في تناوله مرحلة مثلت بداية علاقة جديدة بين الطرفين تمثلت في المفاوضات وهذا هو موضوع دراستنا الذي ارتكز أساسا على الاتصالات الجزائرية الفرنسية من كونها لقاءات سرية إلى مفاوضات جدية.

دوافع اختيار الموضوع:

وأما دوافعنا لاختيار هذا الموضوع هو التعرف على مراحل سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي كانت بمثابة تتويج لكفاح طويل للشعب الجزائري، الذي استطاع بفضل تلك الجهود السياسية والعسكرية للحصول على استقلال الجزائر.

أهداف الدراسة :

الهدف من وراء دراستنا للموضوع هو توضيح بداية وتطور المحادثات واللقاءات الفرنسية الجزائرية من تعثرها إلى سيرها تماشيا والأوضاع السائدة في تلك الفترة.

الإشكالية:

إن طبيعة العلاقة وخلفيتها السياسية العامة التي واجهت بها الثورة الجزائرية الاحتلال الفرنسي خلال الفترة الاستعمارية والظروف المعاشة للشعب الجزائري هي التي دفعت بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أثر الدبلوماسية الجزائرية في تغيير الموقف الفرنسي لحل القضية الجزائرية في ظل الأوضاع التي حلت في فترة المفاوضات من1960الى 1962؟.

وبهدف الإجابة على الإشكالية وضعنا الأسئلة الفرعية التالية:

_ كيف كانت اوضاع الجزائر قبيل المفاوضات الرسمية 1960؟.

_ هل استطاع الوفد الجزائري ان يقنع الساسة الفرنسين الجلوس على طاولة التفاوض؟.

_ هل حققت مفاوضات ايفيان ما جاء به بيان أول نوفمبر 1954؟.

المنهج المتبع:

اتبعنا في بحثنا للموضوع المنهج التاريخي لأنه الأنسب للموضوع فالمنهج التاريخي يشتمل على الوصف والسرد والتسجيل للأحداث وموضوعنا يتعلق بحدث تاريخي مضى يتطلب هذا المنهج لتسجيل ورصد لأهم النتائج المتعلقة بالبحث.

صعوبات الدراسة:

كما لا يخلوا أي بحث من الصعوبات سواء المادية كانت أو المعنوية فلقد واجهتنا في بحثنا عدة صعوبات منها صعوبة الحصول على المادة العلمية المعرفية من المكتبات العامة والخاصة في ظل الظروف السائدة التي يعيشها العالم جائحة كوفيد 19، كذلك تشابه المعلومات في المواد المعرفية المتعلقة بموضوع البحث وصعوبة هيكلة الموضوع لتكون معلوماته متناسقة فيما بينها.

أهم المصادر و المراجع:

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع وأمدتنا بمختلف المعارف في كل فصل، وكان من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في الدراسة كتاب اتفاقيات إيفيان لبن يوسف بن خدة الذي كان يحتوي على كل الاتصالات ومجرى الاحداث بين المفاوضين وكذلك كتاب الملف السري_ اتفاقيات ايفيان _ مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، لا وليفي لونغ الذي كان وسيطا بين الطرفين في المفاوضات، تاريخ الثورة الجزائرية لصالح بلحاج، اما بالنسبة الى المراجع فلقد اعتمدنا على كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية لمحمد لحسن زغيدي وكتاب المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية لزهير أحدادن وغيره.

الدراسات السابقة:

في دراستنا لهذا الموضوع قد اعتمدنا على دراسة سابقة وهي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الموسومة تحت عنوان المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962 لسيد أحمد مقدم.

خطة الدراسة:

لإنجاز موضوع البحث اعتمدنا على خطة تحتوي على مقدمة وخاتمة وقسمنا المتن الى ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول، عبارة عن فصل تمهيدي تضمن لمحة عن تطور الأوضاع العامة في الجزائر (1954- 1960)تناولنا فيه ثلاث مباحث وتطرقنا فيها إلى دراسة التطورات السياسية والعسكرية خلال الفترة المذكورة والاتصالات الجزائرية الفرنسية قبل أحداث ماي 1958.

أما الفصل الثاني، فقد تطرقنا فيه إلى بداية المفاوضات الرسمية بداية من 1960 إلى 1961 وتناولنا فيه مبحثين في المبحث الأول قمنا بدراسة المحولات الأولى للجنرال ديغول للتواصل مع الثورة بعد توليه الحكم في الجمهورية الفرنسية الخامسة وكذلك تطرقنا فيه إلى محادثات مولان من 52 الى 29 جوان 1960 و في المبحث الثاني تناولنا اتصالات لوسارن ونيو شاتل في سنة 1961.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه المرحلة الأخيرة من المفاوضات إلى الاستقلال من 1961 إلى 1962 اندرج تحته مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاوضات إيفيان الأولى والأوضاع التي سبقت هذه الأحداث بقليل و في المبحث الثاني تطرقنا لمفاوضات إيفيان الثانية إلى غاية وقف إطلاق النار 19 مارس1962 والأوضاع التي كانت قبيل المفاوضات.

الفصل التمهيدي

لمحة عن تطور الأوضاع العامة في الجزائر

(1954– 1960).

المبحث الأول: التطورات السياسية.

المبحث الثاني: التطورات العسكرية.

المبحث الثالث: الاتصالات الجزائرية الفرنسية قبل أحداث ماي 1958م.

شهدت الجزائر منذ أحداث الثامن ماي 1945 عدة مشاكل وعراقيل أنهكت الشعب الجزائري سياسيا وعسكريا من ذلك كثرة الظلم والاعتداء من السلطات الفرنسية، أما سياسيا فجراء هذا العنف والقوة قد تطور الوعي لدى الشعب الجزائري، ومنها أعادت الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها تشكيل نفسها، وهدفت إلى نيل الاستقلال سواء بالعمل السياسي أو الدبلوماسي العسكري[1]، وسنتطرق في هذا الفصل إلى الوضع الذي عاشته الجزائر خلال فترة الاستعمار من 1954- 1960 سياسيا وعسكريا، فمن منطلق هذه الأحداث سيتم أيضا معالجة العمليات الأولى للتفاوض لإيجاد حل للقضية الجزائرية.

المبحث الأول: التطورات السياسي:

عرفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ازمة عصفت بالحزب سنة 1953، بعدما باشر مصالي الحاج* بالمشاركة في انتخابات نوفمبر 1946، الذي أسفر عن عقد مؤتمر وطني سري للحزب في 15و 16 فبراير 1947م من أجل الإعداد للعمل المسلح[2]، وعلى إثر ذلك برز خلاف حاد داخل " حركة انتصار للحريات الديمقراطية" بين مناضلي الحزب، وانقسم الحزب إلى قسمين: الرئيس وأنصاره، واللجنة المركزية وأنصارها، وكلاهما يتهم الآخر باحتكار المناصب الحزبية العليا والابتعاد عن المبادئ والأهداف المنشودة، الأمر الذي دفع بكلتا الكتلتين إلى عقد مؤتمر[3]: تم عقد المؤتمر الأول من 13إلى15 جويلية 1954م بهرنو ببلجيكا ومن أبرز أعضائه "مولاي مرباح" و "أحمد مزغنة"، أما المؤتمر الثاني انعقد بتاريخ 13و16 أوت 1954م[4] بالجزائر، وفي

---

[1] محمد لحسن زغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير 1956_ 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2004، ص 69.

*ولد سنة 1898 وتوفي سنة 1993، يلقب بقائد الحركة الوطنية ، اسس حزب الشعب سنة 1937 الذي اصبح تحت اسم حركة انتصار للحريات الديمقراطية في سنة 1947 .للمزيد ينظر الى كتاب بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830- 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر: 2006، ص ص 483-493.

[2] بشير بلاح: المرجع نفسه، ص ص 473_474.

[3] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص ص 69. 70. 72. 77.

[4] فاطمة بودرهم: **حزب جبهة التحرير دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954_ 1964**، مذكرة ماجيستير، حسين بوقارة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر: 1994، ص 2.

آخر الأمر هذه المسألة أدت إلى بروز تيار ثالث آمن بعقم الأسلوب السياسي، فكانت ذلك بمثابة مرحلة لبداية جديدة في الكفاح الوطني الجزائري[1].

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954م من طرف أربعة أشخاص هم: محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد، وبشير دخلي ورمضان بوشبوبة[2]، وكان هدفها توحيد الصفوف داخل حزب الشعب لإعادة بعث الحركة الشاملة في أوساط الرأي العام تكون قادرة على لم شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتنازعين[3].

لقد كانت بداية الكفاح المسلح إعلانا عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، وقد بشر أول نوفمبر الذي تضمن نداء إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية، و تحددت فيه معالم البرنامج والأهداف السياسية للثورة على المستويين الداخلي والخارجي[4].

وكان من بين الأهداف المسطر لها في بيان أول نوفمبر الذي يجب أن تسلكه الثورة وطبيعة النظام الذي تطمح إلى إرساءه بعد استرجاع السيادة الوطنية، تهدف إلى تصفية الاستعمار بالسبل السياسية والعسكرية[5] بواسطة:

. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

. احترام جميع الحريات السياسية دون تمييز عرقي أو ديني.

أما هدفها الداخلي فكان يتمثل في:

. التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحضاري[1].

---

[1] محمد علي داهش : **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، جمهورية العراق/ الموصل جامعة الموصل/ كلية الأدب قسم التاريخ من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 2004 ، ص ص 21_ 22.

[2] إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية1954-1962، دار هومة، الجزائر: 2015، ص 10.

[3] بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطيبية، الجزائر: 2012، ص335.

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1945. 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 26.

[5] المرجع نفسه، ص ص 26_27.

. جمع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

أما الخارجي فتمثل في:

. تدويل القضية الجزائرية في الخارج وتحقيق وحدة إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي، كما أكدت الأمم المتحدة في ميثاقها عطفها الفعال اتجاه الأمم التي تساند قضيتها التحريرية[2].

وهذا ما أكده أول نوفمبر الذي جاء فيه: "**فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وبخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين**[3]".

1) **جبهة التحرير الوطني:**

نجح المنشقون عن حركة انتصار للحريات الديمقراطية وعن مصالي الحاج في إنشاء جبهة التحرير الوطني[4].

تم تشكيل تنظيم جديد رفقة ديدوش مراد وبعض الشباب المتحمسين من أعضاء قدماء المنظمة الخاصة سمي ب"اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، وقرروا الانتقال إلى العمل النضالي المسلح، وعقد اجتماع في أواخر شهر جوان 1954م عرف باجتماع ال22 الذي تم عقده بالجزائر العاصمة بمنزل المناضل "إلياس دريش" وتوج فيه الإعلان عن قرار الثورة كحل وحيد من أجل تدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل[5].

---

[1] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912_ 1962**، مديرية النشر لجامعة ، قالمة: 2011، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص 66.

[3] محمد تقية: **الثورة الجزائرية المصدر_ الرمز والمآل_**، تر: عبد السلام عزيز، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2010، ص 232.

[4] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار المغرب الاسلامي، بيروت: 1997، ص 284.

[5] محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1985، ص 248.

إثر ذلك تشكلت لجنة الخمس تتولى الإعداد للثورة المشكلة من: مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش*، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، رابح بيطاط[1]، وأصبحت تسمى بلجنة الستة بعد انضمام كريم بلقاسم في أواخر أوت 1954م، وبعد فترة من الإعداد انضم إليها محمد خيضر، وحسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة للتمثيل اللجنة في الخارج بالقاهرة وأصبحت تسمى بلجنة التسعة.

وعقدت لجنة الستة اجتماعها في10 أكتوبر 1954م بالعاصمة تقرر فيه تأسيس جيش التحرير، وإعداد بيان سياسي يذاع بموازاة اندلا ع الثورة الجزائرية إذاعة "صوت العرب" من القاهرة، وتقسيم البلاد إلى خمس مناطق، وتعين المسؤولين عليها، وكلف بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج، كما كلف بن بولعيد بمهمة توزيع السلاح، وتحديد المسؤوليات وتحديد نقاط تجميع الرجال[2].

عقد آخر اجتماع في 23 أكتوبر 1954م وضعت فيه اللمسات الأخيرة لاندلا ع الثورة وتغيير اسم "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" إلى "جبهة التحرير الوطني"، وتعيين ساعة الصفر من يوم الاثنين 6 ربيع الأول 1374هـ/ فاتح نوفمبر 1954م تاريخا لانطلاق الثورة[3].

مع حلول شهر ماي 1955 انضم العديد من المناضلين في صفوف جبهة التحرير كلهم على الاستعداد للعمل النضالي[4]، أما فكرة انضمام الاتجاهات السياسية في بادئ الأمر الكل تردد، فجماعة مصالي فقد رفضوا التأييد[5]، وكان هذا كله حصيلة الخلاف بين المصاليين والمركزيين،

---

* ولد ببلكور بالجزائر العاصمة سنة 1922، انضم إلى حزب الشعب 1945، من أعضاء المنظمة الخاصة، ونائبا لبوضياف في فيدرالية فرنسا، عضو في لجنة ال22 يوليو 1954، وقائدا لمنطقة قسنطينة أكتوبر 1954 كان يعطي أولوية مطلقة للعمل السياسي، واستشهد في جانفي 1955م ب "كوندي سمندو". ينظر إلى كتاب محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد صالح المثلوتي: سلسلة صاد: 1994، ص 189.

[1] المرجع نفسه ، ص249.

[2] بشير بلاح: المرجع السابق، ص ص 477_ 478.

[3] المرجع نفسه، ص 479.

[4] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954_ 1962**، ج2، من منشورات الاتحاد العرب: 1999، ص38.

[5] محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت: 1996، ص 272.

في حين وقفت منطقة القبائل وفدرالية فرنسا إلى جانبهم[1]، وبذلك أسسوا حركة مناوئة لجبهة التحرير وأسموها بحزب (الحركة الوطنية الجزائرية) ووقفوا موقفا سلبيا من الثورة على المستوى السياسي والعسكري[2].

وعلى إثر ذلك قام عبان رمضان* بمجهودات في عام 1955 كثفت من نشاطه بعد خروجه من السجن من خلال اتصالاته وتقديم عرضه على الأحزاب من أجل الالتحاق بالجبهة فردى وحل أحزابهم وجمعياتهم علانية فوافقت اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديموقراطية، بعد أن كان بن خدة قد اتصل بمفرده بعبان وأصبح مساعده الأيمن[3]، إذ تبين أن أول تعاون مع اللجنة الثورية للوحدة والعمل هم المركزيون فقد تحفظوا من غير معارضة[4].

أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد تعرض للحل من طرف مؤسسيه فرحات عباس وأحمد فرانسيس مع ترك الحرية لأعضائه في الانضمام للجبهة، أما زعيماه فقد تأخر انضمامهما إلى الجبهة حتى أبريل 1956م[5]، وكذلك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم ينضموا رسميا إلى (ج. ت. و) إلا في بداية سنة 1956 [6]، وتبنى الحزب الشيوعي الجزائري موقف المتفرج، ومنع أعضائه من المساهمة في العمليات العسكرية التي تقوم بها جبهة التحرير، لكنه وجد معارضة في

---

[1] محمد تقية: المرجع السابق، ص 251.

[2] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 25.

* ولد سنة 1920 بمنطقة القبائل، التحق بالحركة الوطنية سنة 1943، ومناضل في حزب الشعب وحركة انتصار للحريات الديمقراطية، وعضو في مؤتمر الصومام حيث استطاع من فرض أولوية الداخل عل الخارج، وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأيضا عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث حدثت له عدة اشتباكات مع الباءات الثلاث إلى أن تم تصفيته عام 1957م. ينظر إلى كتاب رشيد بن يوب: **دليل الجزائر السياسي**، ص ص 147-148.

[3] زهير إحددان: **تاريخ الثورة الجزائرية 1954_ 1962**، مؤسسة أحددان للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 26.

[4] صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزار تونس المغرب الأقصى**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية: 1993، ص 396.

[5] صلاح العقاد: المرجع نفسه، ص 396.

[6] هارتموت إلزنهاس: فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر: 2015، ص 93.

صفوفه، ونتيجة ذلك هو التفاوض مع (ج. ت. و) في بداية سنة 1956 في شأن مساهمته في حرب التحرير[1].

لذا الجبهة لم تقبل أي عضو من أعضاء هذه الأحزاب إلا بعد أن يتحللوا من عضويتها، وبهذا أصبحت تعتبر نفسها المنظمة الوطنية الوحيدة واحتفظت بتماسكها طوال عهد الثورة[2].

وأمام كل هذا استطاعت جبهة التحرير أن تحرز نصرا أثناء حضورها لمؤتمر باندونغ بحيث حظيت قضية تحرير شعوب المغرب العربي وبالأخص قضية الجزائر، وكان كل هذا من مجهودات السيدين آيت أحمد ومحمد يزيد في تأكيد المؤتمر الأفروآسيوي في مساندة وتأييد الشعوب الجزائر، المغرب، تونس في الحصول على استقلالها والحق في تقرير مصيرها، وهذا قد فتح الأبواب أمام المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة أمام جبهة التحرير[3]، وبذلك أعلنت الجبهة في 03 فبراير 1956م استعدادها للمفاوضة من أجل وقف القتال وحل المشكلة الجزائري[4].

2) مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م:

يعتبر مؤتمر الصومام منعرجا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية، لانه جاء لتقييم المسيرة الثورية[5]، واضافة الى وضع استراتيجية لموصلة الكفاح المسلح والتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية[6].

حيث سعت القيادة جاهدة إلى اتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني، يقول ابن طوبال: " **قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية ..... للمناقشة، وبدأ منذ شهر أبريل 56 في تنظيم المؤتمر**".

وبعد مجهودات ومساعي طويلة عقد أول مؤتمر وطني للجبهة في 20 أوت 1956م بوادي الصومام ببلاد القبائل حيث مركز الولاية الثالثة، وذلك بغياب ممثلي منطقة الأوراس والناحية الغربية من الوطن[1].

---

[1] صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 396.

[2] صلاح العقاد: المرجع السابق، ص396.

[3] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج2، المرجع السابق، ص 39.

[4] محمود شاكر: المرجع السابق، ص 277.

[5] مقلاتي عبد الله: **إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954– 1962م**، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 32.

[6] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، دار الحكمة، الجزائر: 2015، ص 106.

وعلى إثر هذا قد صادق المؤتمرون بعد المناقشات على قرارات هامة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1-تقسيم البلاد إلى ست ولايات ورسم حدودها من جميع الجهات، وتقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسمة، وتكون القيادة في مجلس الولاية جماعية بين قائد الولاية ونوابه الثلاث.

2-نظمت القرارات العسكرية التي أقرت التوحيد العسكري والرتب واللباس والمصالح والمخصصات.

3-أقرت القرارات السياسية تنظيم النشاط السياسي على الشكل التالي منه المؤسسات القيادية التي تشمل:

لجنة التنسيق والتنفيذ: تتكون من خمسة أعضاء، وتتكفل بالإشراف على الجهاز السياسي والعسكري للثورة، ولها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج[2].

المجلس الوطني للثورة: يتكون من 34 عضوا منهم دائمون و17 مساعدون، ويجتمع المجلس مرة في السنة مدة وجود الحرب، وهو الوحيد الذي يستطيع إيقاف القتال[3].

اضافة الى: **المحافظون السياسيون، المجالس الشعبية والعلاقة بين الجبهة والجيش، العلاقة بين الداخل والخارج، المحاكم**[4].

وبهذا خرج المؤتمر ببيان سياسي يمثل الهيكل التنظيمي لجيش وجبهة التحرير الوطني، ويحدد الأهداف والوسائل النضالية للثورة، كما ينقسم هذا إلى ثلاثة أقسام:

الوضع السياسي الراهن، والآفاق العامة، ووسائل النشاط والدعاية.

---

[1] عقيلة ضيف الله: **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954- 1962**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر: ص ص 301- 302.

[2] يعيش محمد: "مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 13، ص 78.

[3] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص 147.

[4] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص ص 147-149.

وفي ذات السياق اقتنعت الحكومة الفرنسية بالحل العسكري، وتمسك جبهة التحرير الوطني بمبدأ المفاوضات وهو كالتالي: "**المفاوضات تتبع المعركة المريرة ضد العدو اللدود ولا تسبقها أبدا**"، وهنا يستند الموقف على ثلاث اعتبارات رئيسية:

اتخاذ مذهب سياسي واضح، إضافة إلى توسيع نطاق الكفاح المسلح، القيام بنشاط سياسي واسع[1].

وبعد كل هذا كثفت جبهة التحرير من جهودها من أجل التعريف بالقضية الجزائرية، وإدراجها في المحافل الدولية مع ما حدده بيان أول نوفمبر 1954م من أهداف خارجية للثورة الجزائرية (السابقة الذكر)، وباعتبار مؤتمر الصومام نقلة نوعية للثورة التحريرية، وتجلى هذا في استقلالية القادة السياسيين[2].

وبتكامل النظام الاستراتيجي للثورة تلك الهيئات السياسية والإدارية التي أقرها المؤتمر، وكانت تتمتع بمهام رئيسية في الاجتماع الأول للثورة على المستوى الوطني والخاص بمسؤولي النظام المسلح والذي وقع في 20 أوت 1956م بوادي الصومام كان من حقه تعين أعضاء التنظيمات المديرة للثورة[3]، وبموجب ذلك أنشئ المجلس الوطني الذي هو بمثابة الهيئة التشريعية للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ التي هي بمثابة سلطة تنفيذية تتولى سائر السلطات الإدارية تتألف من خمسة أعضاء[4] وهم: (عبان رمضان، والعربي بن المهيدي وكريم بلقاسم، وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب [5])، ومارست اختصاصاتها في بادئ الأمر في الجزائر حيث كان مقرها وذلك لمدة 11 شهرا من

[1] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 303.

[2] جمال قندل: **إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962**،ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 37.

[3] جعفر رتيبة: **لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956–1958**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، فريح لخميسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة تاريخ، جامعة محمد خيضر، 2013-2015، ص50.

[4] أحسن بومالي: **استراتيجية الثورة التحريرية في رحلتها الأولى 1954–1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 335.

[5] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 397.(ينظر إلى الملحق رقم 1).

تأسيسها إلا أنها لم تدم طويلا، إذا اضطرت إلى نقل قيادتها إلى العاصمة التونسية وذلك في شهر جويلية 1957م[1].

وتبعا لذلك اضطرت اللجنة لعقد اجتماعها في25 أكتوبر 1957م بتونس دام أسبوعا كاملا، درست من خلاله أوضاع الحرب وخرجت بقرارات عسكرية وسياسية بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية بهيئة الأمم المتحدة وأصرت في قراراتها على التمسك بشرط الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر قبل الدخول في أية مفاوضات مع الحكومة الفرنسية[2].

اتضح أن خروج اللجنة إلى الخارج قد غير من موازين القوى وطبيعة التحالفات، وأملى توجهات جديدة في المؤسسات القيادية للثورة، الذي تم ترسيمه في دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في أوت 1957[3]، وبذلك تم العدول عن بعض جوانب مؤتمر الصومام، إلى غاية تشكيل الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958م[4].

ولهذه الأسباب تمكن فرحات عباس من إقناع كريم بلقاسم* بتشكيل حكومة مؤقتة جزائرية محل لجنة التنسيق والتنفيذ بعد تفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 09 سبتمبر 1958م بالتنسيق مع حكومتي تونس والمغرب بإنشاء كونفدرالية لدول المغرب العربي، وبالتالي تم تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في 1958/09/09م برئاسة فرحات عباس ونائبه كريم بلقاسم[5]، ونتيجة لذلك نالت باعتراف الدول وعلى وجه الخصوص كل من العراق وتونس والمغرب وليبيا بالحكومة الجديدة المشكلة من 19عضو و16 وزير، و3 كتاب دولة مقيمين بالداخل.

---

[1] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص ص 309-310.

[2] إدريس خيضر: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830–1962**، ج2، دار الغرب، وهران: 2006، ص 222.

[3] مقلاتي عبد الله، ظافر نجود: **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ص ص 293-294.

[4] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق ، ص 313.

*ولد سنة 1922في منطقة دراع الميزان، وانخرط في صفوف حزب الشعب عام 1945م، ومن مؤسسي جبهة التحرير الوطني وعضوا في قيادتها العليا عام 1962، وعين نائبا لرئيس الدولة ووزيرا للقوات المسلحة في سبتمبر 1958م، ووزيرا للشؤون الخارجية ووزيرا للداخلية 1961م، إلى لقى مقتولا في أحد فنادق فرانكفوت 1970. ينظر إلى: محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، سلسلة صاد، 1994، ص 188.

[5] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 475.

وفي طور السياق تخلل الحكومة المؤقتة مشكلات عويصة في صفوفها بما في ذلك اختلال التوازن بين القوى الثلاث بحكم أن كريم بلقاسم يريد السلطة، وهذا الأمر تم ردعه بالرفض من طرف بوصوف وابن طوبال [1]، لكن الحكومة استفحلت الموقف لفض النزاع حيث منحت كل منهما مهمة، ولكن مع ذلك لم يتم حل مشكلة التوازن في طاقم الحكومة الذي سيطر عليه العسكريون باحتوائهم نفس الشخصية والبنية، كما تم إقصاء أوعمران من الحكومة نتيجة لانتقاداته الموجهة للجنة وللثلاثي خصوصا (سالف الذكر)، وليس فقط هذا بل أخذت الحكومة جملة من الاعتقالات، وإرسال وفودا إلى فرنسا وتخليها عن التفاوض كشرط مسبق[2].

وفي الحقيقة قد تعرضت الحكومة لأزمة خانقة بسبب تعنت الأمين دباغين بصفته وزير الخارجية ولقد عان منه أعضاء الحكومة وخاصة فرحات عباس، ونتيجة هذا أدى إلى إقالته من الحكومة في 15مارس 1959م[3]، وهذا راجع لتصفية زميل دباغين عميرة علاوة الذي كان ينتقد عمل الحكومة وفرحات عباس، وهذا الصراع أدى إلى إقالة دباغين وبالتالي فرحات عباس وجد نفسه مكبلا، فاتصلا بالباءات الثلاث ليجدوا حل للأزمة، فعليه قرروا عقد اجتماع العقداء العشر 1959، وهذا حسب شهادة فرحات عباس أن الاجتماعات كانت متواصلة ما بين 29 جوان و10 جويلية 1959م[4].

وفي الأخير وليس أخيرا نستخلص مما سبق الذكر به أن التنظيم السياسي بلغ تنظيما محكما بالرغم من تغير المراحل التي مرت بها الثورة وأيضا تغير الظروف ومستجدات وحيثيات هذه المعركة باختلافها من مرحلة إلى أخرى، قد غرس في الشعب روح النضال والوطنية وبذلك قد أكسب الثورة نظاما استراتيجيا سياسيا بمعنى الكلمة رغم تغير آراء ومواقف القادة، ونتيجة هذا استطاع النظام السياسي أن يحدد الأهداف الأساسية التي استوحها من الهياكل القاعدية لدى المؤسسات أو اللجان المشكلة له من أجل أخذ الأمر الصائب يهدف إلى الاستقلال.

---

[1] صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر: 2008، ص ص 455-456.

[2] المرجع نفسه، ص ص 455-456.

[3] إدريس خيضر: المرجع السابق، ص 316.

[4] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 462.

المبحث الثاني: التطورات العسكرية:

عرفت التطورات العسكرية عدة تحولات بدأت مع انطلاق الثورة الجزائرية منذ 1954م، مرورا بمرحلة التأهيل والهيكلة في مؤتمر الصومام سنة 1956 م وتفعيل النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني بالداخل وعلى الحدود وصولا إلى قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958م.

1) المنظمة العسكرية السرية:

قرر مناضلو اللجنة الثورية للوحدة والعمل اتخاذ المبادرة للشروع في الكفاح المسلح يوم أول نوفمبر 1954[1]، بعد ما تم تكوين "المنظمة الخاصة" أو "السرية" (O. S) منذ مارس 1947م، وهي منظمة شبه عسكرية سرية[2]، عرف نظامها الداخلي بالشدة والصرامة وتوجب على الشباب الراغب في الالتحاق بها عدة شروط منها: الشجاعة والإيمان، الثبات والكتمان، الحيوية، سلامة الجسم[3].

كما تمثل دورها في اقتناء السلاح والتدريب[4]، والاطلاع، والاستعلام على تنظيمات وتحركات الجيش والإدارة الفرنسية[5]، أسندت قيادتها إلى المناضل محمد بلوزداد، الذي قام بتنصيب أعضاء هيئة الأركان من المناضلين الذين يثق بهم، وتشكلت الهيئة من: حسين آيت احمد، بلحاج جيلالي عبد القادر، محمد بلوزداد، والباقي أسندت لهم مسؤوليات أخرى داخل المنظمة، ولم تتغير هذه التشكيلة حتى بعد مجيء حسين آيت أحمد الذي خلف محمد بلوزداد في نوفمبر 1947م[6]، إلى غاية 1949 تولها أحمد بن بلة، عملت على تجنيد عدد كبير من الشباب الجزائري الطامح

---

[1] بن يوسف بن خدة: **جذور اول نوفمبر 1954**، المصدر السابق، ص113.

[2] بشير بلاح: المرجع السابق، ص 473.

[3] عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة، الجزائر: 2002م، ص 183.

[4] عمار بوحوش: المرجع سابق، ص320.

[5] صالح فركوس: المرجع السابق، ص 60.

[6] صالح بن النبيلي فركوس: المرجع السابق، ص 295.

* حادثة تبسة: وقعت هذه الحادثة في 18 مارس 1950م بمدينة تبسة، ضد أحد قدماء المناضلين المعروف "ب عبد القادر خياري" بسبب إفشاء أسرار المنظمة الخاصة، للمزيد ينظر إلى كتاب بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954م**، ص ص 114-115.

للقضاء على الاستعمار في صفوفها، إلا أنها جمدت بعد ذلك بقرار من الحزب بعد حادثة تبسة المشهورة* في مارس 1950م[1].

استطاعت المنظمة بذلك أن تخلق نواة لميلاد جهاز عسكري من خلال العمل الذي قامت به في تحضير وتهيئة وإعداد قوة عسكرية مسلحة من بين مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وغيرهم[2].

2) مرحلة الإعداد العسكري 1954م:

مع نهاية سنة 1953 انقسمت حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى تيارين متصارعين حول القيادة: المصاليين والمركزيين، وللخروج من الأزمة عمد مجموعة من العسكريين المرور الى الكفاح المسلح وترك الخلافات السياسية، وعملت هذه العناصر على جمع شملها وذلك بتنظيم صفوفها عن طريق عقد مجموعة من اللقاءات[3]، منها الاجتماع الذي انعقد في 25 جوان 1954م[4]، وتقرر فيه مواصلة محاولات الإصلاح بين المصاليين والمركزيين، والتعجيل بالثورة، وانتخاب هيئة تنفيذية مهمتها الإعداد لها ضمت خمسة مناضلين هم: مصطفى بن بولعيد – ديدوش مراد– العربي بن المهيدي – محمد بوضياف –رابح بيطاط، وأصبحت لجنة الستة بعد انضمام كريم بلقاسم في أواخر أغسطس 1954م، ثم لجنة التسعة باعتبار أعضاء الوفد الخارجي الثلاثة: بن بلة، آيت أحمد، وخيضر[5].

كان أمام لجنة الستة أمران الأول: التنظيم ثم الشروع في الثورة، والثاني: الشروع في الثورة ثم التنظيم بعد ذلك، وقد اختاروا الحل الثاني ليضعوا حلا للخلافات التي أنهكت المناضلين ولتنظيم

---

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 63.

[2] بو بكر حفظ الله: **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: 2013، ص ص 13-16.

[3] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر1912–1962**، المرجع السابق، ص 62.

[4] صالح بن النبيلي فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين الى خروج الفرنسيين (814ق م–1962م)**، المرجع السابق، ص 299.

[5] بشير بلاح: المرجع السابق، ص 64.

الثورة المسلحة على المستوى الوطني[1]، ولقد قامت لجنة الستة بعقد عدة اجتماعات للإعداد للثورة، قرروا فيها تأسيس جيش التحرير الوطني[2]، وفي حينها استعرض الحاضرون الإمكانيات البشرية و المادية التي يملكونها في هذا الصدد، فمن الناحية المادية كان السلاح المتوفر قليل والكثير منه عبارة عن بنادق صيد ومسدسات وبعض المفرقعات، أما من الناحية البشرية فكان عدد المناضلين لا يتجاوز 1500 مناضل على التراب الوطني[3].

كان قائد الولاية الأولى يشرف على 39 فوجا من المجاهدين بمنطقته عشية أول نوفمبر 1954بينما كان يشرف قائد المنطقة الثالثة على 24 فوجا، وبذلك شكلت المنطقتين (الأولى والثالثة) وحدات جيش التحرير عند انطلاق الثورة بنسبة ثلاث أرباع الجيش على المستوى الوطني إلى جانب كل من بن بولعيد وكريم بلقاسم، كان ديدوش وبن مهيدي يمتلكان تجربة ميدانية خبرة في التنظيم الشبه العسكري على عكس بيطاط الذي كان أقل خبرة عسكرية وأضعفهم[4].

3) نشاط جيش التحرير الوطني 1954م:

في الساعة الواحدة من ليلة أول نوفمبر1954م انطلقت الرصاصات الأولى لثورة التحرير الكبرى[5]، من جيش يتألف من أفواج ،كل فوج يتكون من 11 رجلا، قام المناضلون بعدة عمليات عسكرية وهجومات منسقة على المراكز الفرنسية في نقاط عديدة من الوطن، وتم ضبط العمليات لأعلى مستوى على مستوى القيادات الجهوية بلغت 30 عملية خاصة بشمال ولاية قسنطينة والأوراس، وفي هذه الأثناء أخذت القوات الفرنسية تتلقى تعزيزات عسكرية وتتخذ ما

---

[1] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 23.

[2] بشير بلاح: المرجع السابق، ص478.

[3] زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 109.

* ولد ببلاد القبائل 1919، وانضم إلى حزب الشعب واستعد للانتفاضة التي كان يعد لها الحزب في ماي 1945، حكم عليه بالإعدام 1945 ثم أعفي عام 1946، وقف في صف مصالي ضد المركزيين في فيفري 1954.للمزيد ينظر الى كتاب محمد حربي: المرجع السابق، ص ص 190-191.

[4] سميرة بوطي: **تطور جيش التحرير الوطني ما بين 1956م- 1958م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، عيسى بن قني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 1434-1435/2013-2014م، ص 6.

[5] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 380.

تسميه بإجراءات الأمن[1]، وفي أبريل 1955أعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ واتخذت العديد من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية لإجهاض الثورة الجزائرية، وفي جوان 1955 اقترح المقيم العام جاك سوستيل عددا من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل تهدئة الجزائريين، لكن ذلك لم يهدأ الوضع، وشهد يوم 20 أوت هجوما عاما نظمه جيش التحرير الوطني على قوات الاحتلال استمر حتى نهاية عام1955[2]، بقيادة المجاهد البطل الشهيد زيغود يوسف بعد استشهاد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955 وهذا الهجوم حقق عدة أهداف ذات أبعاد سياسية وعسكرية منها إثباتهم بأن جيش التحرير الوطني ليس مجموعة قطاع طرق أو إرهابيين كما تدعي فرنسا وإنما هو جيش منظم ومقاوم للاحتلال من أجل الاستقلال[3].

4) تنظيم العمل العسكري بعد انطلاق الثورة في 1956م:

يعتبر جيش التحرير الوطني العمود الفقري للثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني، وقد أدركت جبهة التحرير الوطني ذلك منذ الشهور الأولى للثورة[4].

في 14- 23 أوت 1956م عقد قادة الثورة الجزائرية مؤتمرهم الأول في وادي الصومام، تمخض عنه مجموعة من القرارات السياسية و العسكرية، تم فيه تأسيس جيش التحرير الوطني على أسس وقواعد تنظيمية وعسكرية دقيقة، وحددت فيه استراتيجية الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي على المستوى الداخلي والخارجي[5].

توصل مؤتمر الصومام إلى وضع هيكلة لجيش التحرير الوطني مكنته من التمييز بين مختلف وحداته وضبط مهامه، وذلك بوضع خريطة جديدة لتنظيم جيش التحرير متمثلة في التنظيم الإقليمي[6]، والتنظيم العسكري[7]، قسمت الولايات إلى مناطق والمنطقة إلى نواحي والناحية إلى

[1] سميرة بوطي: المرجع السابق، ص 8.
[2] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 25.
[3] صالح فركوس: محاضرات في تاريخ الجزائرالمرجع السابق، ص77.
[4] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص313.
[5] محمد علي داهش :المرجع السابق ،ص ص 26-27.
[6] عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص 313.
[7] المرجع نفسه، ص318.

قسمات[1]، أما تنظيم الجيش فأصبحت تسمية الجنود والمناضلين على النحو التالي على ثلاث أصناف: هي مجاهد–مسبل– فدائي، والرتب هي: الجندي الأول– العريف– العريف الأول – المساعد– الملازم الأول – الملازم الثاني – الضابط الأول – الضابط الثاني – الصاغ الأول – الصاغ الثاني وهي أعلى رتبة حتى الاستقلال كما حدد المبلغ الذي يتقاضاه كل جندي حسب رتبته[2].

ونتيجة لذلك قد أحدث مؤتمر الصومام نقلة نوعية في تطور جيش التحرير من خلال مقرراته، حيث تحول خلالها جيش المتطوعين والمناضلين إلى جيش شبه نظامي يملك ترتيبا صارما ومهام محددة في مختلف مستويات القيادة وأصبح منتظما في أفواج وفصائل وكتائب موحدة في جميع الولايات التاريخية من حيث العدد والتأطير، وإن كان هذا التنظيم لا يمثل جيشا نظاميا بشكل مطلق[3].

5) تطور الجيش العسكري من1957إلى غاية1960م:

تزايد النشاط العسكري للثورة منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 إلى غاية 1957م على المستوى الوطني كله وحتى على مستوى فرنسا ذاتها[4]، حيث تضاعفت العمليات الفدائية[5]، وأعطيت التعليمات لقيادة الأركان للضباط الجزائريين بتكوين وحدات طلائعية وتدريبها من أجل اجتياز خط "موريس" و"شال"[6].

---

[1] زهير احدادن: المرجع السابق ،ص32.

[2] المرجع نفسه، ص32.

[3] عبد النور خيثر: **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954– 1962**، د ط، دار العلم والمعرفة، الجزائر: 2013، ص 227.

[4] عبد الكريم بوصفصاف: **الثورة الجزائرية في الصحافة العربية**، ط1، ج2، دار مداد يونيفارسيتي براس، الجزائر: 2013، ص45.

[5] صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين 814ق.م –1962م**، د ط، ص278.

[6] المرجع نفسه، ص 279.

مع نهاية عام 1957م شرعت قيادة الثورة في تشكيل أولى الوحدات لجيش الحدود، عند الحدود التونسية والمغربية[1]، وكانت أول خطوة لذلك عندما التقى بن بولعيد ببن بلة في طرابلس في 15 أوت 1954 لمدة 20 يوما تقرر خلالها إنشاء قاعدة طرابلس التي أوكلت لها مهمة توفير السلاح والدعم اللوجيستي لجيش التحرير، إلا أن تأسيسه كقوة عسكرية مستقرة في الخارج تأخرت إلى نهاية عام 1956ومطلع عام 1957م[2].

كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ أوعمران في بداية 1957م بمهمة تنظيم قاعدة تونس وإقرار نظام الثورة بها، واتخذت قرارها بتعيين أوعمران مسؤولا عسكريا على الوفد الخارجي ومشرفا على التسليح، وتبعا لذلك اهتم أوعمران منذ بداية سنة 1957م بمهمة التموين بالأسلحة و الذخيرة ونقل الشحنات المتواجدة بليبيا عبر التراب التونسي لتسلم إلى وحدات الجيش[3]، ولضرورة إيجاد هيئة عسكرية موحدة تشرف على جميع هيئات جيش التحرير بالداخل وعلى الحدود تكون بمثابة الإدارة المركزية التي تخطط للعمل العسكري الاستراتيجي، وبناء على مقترح اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ المنعقد في مارس 1958م تقرر تشكيل لجنة العمليات العسكرية، وكان ظهورها العملي في شهر أبريل من نفس السنة، وانطلقت لجنة العمليات العسكرية منذ بدايتها برأسين منفصلين عن بعضهما واحد على الحدود الغربية بقيادة العقيد هواري بومدين، أما الثاني بالحدود الشرقية بقيادة محمدي السعيد[4].

أما بالنسبة لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني فلم تكن موجودة حتى سنة 1960م، تم إنشائها في الدورة العادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (ليبيا) من16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960م وكلفت "هيئة الأركان العامة" (L'E.M.G) بالإشراف على تنظيم جيش التحرير الوطني وهي بدورها مرتبطة مباشرة "باللجنة الوزارية للحرب (C.I.G)"[5].

---

[1] عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص228.

[2] المرجع نفسه، ص 229.

[3] عبد الله مقلاتي: **إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962**، دار العلوم، الجزائر، ص ص 163- 165.

[4] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 150.

[5] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص ص 321- 322.

وتطور النشاط العسكري على الصعيدين الداخلي والخارجي، من خلال تحكمه في تطور الأحداث داخل فرنسا نفسها، كما كان سببا في تمرد 13 ماي 1958م الذي جاء بدي غول للحكم[1]، وانتصارات جيش التحرير المتعددة في الجزائر، وانهيار الاقتصاد الفرنسي من جراء تزايد النفقات على جيوشها في الجزائر[2]، وعليه تزايد النشاط العسكري لجبهة التحرير الوطني ما بين 1959-1960 من أجل الضغط على الإدارة الاستعمارية الفرنسية للسير نحو المفاوضات وإقرار مبدأ تقرير المصير[3].

نستخلص في الأخير أن جيش التحرير الوطني استطاع أن يشكل نظاما عسكريا متطورا بأسلوب بسيط عبر استراتيجية محكمة انتهجها ضد الاستعمار الفرنسي على مستوى الداخل والخارج، وتمكن من خلالها بفرض وجوده على الساحة الدبلوماسية.

المبحث الثالث: الاتصالات الجزائرية الفرنسية قبل احداث ماي 1958م.

سعى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي من أجل كسب الدعم السياسي و الدبلوماسي بدءا بالدعم العربي والإسلامي، فقد بادر محمد خيضر* في 15 نوفمبر 1954م بعقد مؤتمر صحفي، حدد فيه لأول مرة شروط تسوية القضية الجزائرية حسب تصور جبهة التحرير الوطني وتوجيهات بيان فاتح نوفمبر[4]، وكان تصور جبهة التحرير في إرادتها بالتفاوض عبر أرضية من ثلاث نقاط:

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص49.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

[3] المرجع نفسه، ص138.

* ولد سنة 1912 بالجزائر العاصمة، انضم إلى الحركة الوطنية وشارك في صفوفها حركة نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، حركة انتصار للحريات الديمقراطية بمهمة مسؤول، وعضو في المجلس الوطني للثورة في 20 أوت 1956، وتوفي في 04 جانفي 1967م.للمزيد ينظر إلى: كتاب رشيد بن يوب: **دليل التاريخ السياسي**، ط1، دار الاشهار، الجزائر، 1999، ص ص 147-148.

[4] محمد عباس: **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، ج1، دار هومة، الجزائر: 2013، ص 116.

1- تصريح من الحكومة الفرنسية "**تعترف بالجنسية الوطنية ويلغي كل القرارات والمراسيم والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية** [1]".

2 – بدء المفاوضات مع الناطقين الرسميين المفوضين من الشعب الجزائري.

3– خلق "جو من الثقة" عبر تحرير المعتقلين، وإلغاء كل التدابير الاستثنائية[2].

أما الحكومة الفرنسية فلم تحاول الوصول إلى حل سلمي بالتفاوض، فالحكومات المتعاقبة على الحكم في باريس منذ 1954م لم تأخذ بعين الاعتبار قرارات وتوصيات منظمة الامم المتحدة ومنظمات الدولية الاخرى.

حاولت هذه الحكومات الفرنسية أن تفرض حلولها التي فشلت منها فكرة الاندماج التي اقترحها سوستال (Soustelle) الحاكم العام للجزائر[3]، وحسب مقولة عمار بوحوش "تعود أولى اللقاءات بين الحكومة الفرنسية وممثلي الحركة الوطنية بعد اندلاع الثورة التحريرية إلى فيفري 1955م، فقد كلف الحاكم العام جاك سوستال رئيس ديوانه العسكري والمدير السابق لشؤون الأهالي في المغرب الأقصى فينسان مونتاي، الذي يجيد التحدث باللغة العربية للتفاوض مع ممثلي الحركة الوطنية لإنهاء الحرب في الجزائر، وتمكن فينسان مونتاي من مقابلة مصطفى بن بولعيد بعد اعتقاله في 11 فيفري 1955م، وتحاور مع المجاهد علي زعموم عن المنطقة الثالثة، والشيخ شرشالي من المركزيين والشيخ خير الدين من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومنديس فرانس* من حزب البيان الديموقراطي، لكن مونتاي فشل في مهمته لأن الحكومة الفرنسية لم تكلفه رسميا للتفاوض مع قادة الثورة، لأن جاك سوستال قام بإجراءات تعسفية منها إصدار قانون حالة

---

[1] رضا مالك: **الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية 1956–1962**، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفرابي، لبنان: 2003، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص25.

[3] بن يوسف بن حدة : **اتفاقية إيفيان _ نهاية حرب التحرير في الجزائر_** ،تع لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر: 1987، ص 14.

* (1907–1982) ينتمي إلى أصل يهودي برتغالي، درس الحقوق بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية، وفي عام 1932 انتخب نائبا عن منطقة أور وأصبح عام 1935 شيخا لمدينة لوفيي وبعدها انتخب مستشارا عاما لمنطقة أور سنة 1937. http/ar.m.wikipedie. or/wikiS/ 03/07/2020. 12.00

الطوارئ في 03 أبريل 1955م والذي أدى في آخر المطاف إلى تعثر المفاوضات، واستقال مونتاي من منصبه 24 جوان 1955[1].

وتجددت الاتصالات بعد ذلك بين الطرفين الفرنسي والجزائري، حيث اتصل أندري ماندوز بكل من عبان رمضان و بن يوسف بن خدة للتعرف على موقف جبهة التحرير الوطني ،كما أكدت له استعدادها للتفاوض، وقد رحب أندري ماندوز بالفكرة وسافر إلى طرابلس لاطلاع وزير الدولة منديس فرانس عن حديثه مع المجاهدين، وأكد على استعداد الجبهة في الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية شرط اعترافها بحق الجزائريين في الاستقلال، وجرى لقاء آخر بين شارل فيرني وروني ستيت من جانب فرنسا و عبان رمضان وبن يوسف بن خدة من جانب الجزائر[2].

إلا أن هذه المحاولات الأولى باءت بالفشل في عهد حكومة غي مولي (من 01 فيفري 1956م إلى غاية 13 جوان 1957[3]) على يد اليساريين الفرنسيين لأن غي مولي اعترض على تشكيل الوفد الجزائري الذي كان مكونا من قادة جبهة التحرير[4].

تعود الاتصالات من جديد ليقع أول اتصال في القاهرة يوم 2 أبريل 1956م سعت إلى ربطه الحكومة المصرية[5]، وذلك لاقتراح السيد كريستيان بيثو في محادثات مع الرئيس عبد الناصر يوم 5 مارس 1956م، لافتتاح محادثات سرية مع جبهة التحرير الوطني[6]، وكان ذلك بين رئيس البعثة الخارجية محمد خيضر ومبعوث الحكومة الفرنسية، وهو شخصية بارزة في الحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم في ذلك الوقت ويدعى جوزيف بيجار BEGARRA، وكان اللقاء عبارة

---

[1] رابح عدالة: **الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى استرجاع السيادة الوطنية من 1945 إلى 1962**، ط1، دار المجتهد، 2014، ص ص 212 . 213.

[2] المرجع نفسه : ص 213.

[3] عفيري عقيلة: **مفاوضات إيفيان من منظور القانون الدولي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، أحمد بن ناصر، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر: 2009-2010.

[4] عواطف عبد الرحمن :**الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة التحريرية1954 – 1962م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر:1985م، ص136.

[5] مصطفى هشماوي : جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات، دار هومة، الجزائر، ص 195.

[6] رضا مالك : المرجع السابق، ص 37.

عن جس النبض[1]، عرض خلاله ممثل غي مولي مثلث المعروف وهو وقف القتال والانتخابات ثم المفاوضات[2].

كان رد محمد خيضر هو تأكيده على أن جبهة التحرير الوطني لن توافق على أن تتفاوض مع فرنسا إلا إذا أقرت بمبدأ دولة جزائرية تتمتع بكل مواصفات السيادة: وقف إطلاق النار مقابل إعلان نية يعترف باستقلال الجزائر[3]، وانتهى هذا الاتصال بالفشل[4].

كما أكد بن يوسف بن خدة أن "منديس فرانس" قد أرسل مبعوثا عنه إلى الجزائر العاصمة في شهر أبريل من عام 1956م وذلك لإجراء اتصال به وبعبان رمضان وذلك بواسطة الأستاذ أندري مندوز لكن لم يثمر هذا الاتصال عن اية نتيجة إيجابية ملموسة[5].

بعد انتهاء مؤتمر بريوني ببلغراد بيوغسلافيا لدول عدم الانحياز بين الأقطاب الثلاثة جمال عبد الناصر، جوزيف بروز تيتو وجوهر لال نهرو[6]، وافق تيتو على رعاية اتصالات جديدة مقدما بلاده لاستضافتها[7]، في 25 جويلية 1956م ببلغراد جرى الاتصال الثاني بين السيدين محمد يزيد والدكتور أحمد فرانسيس عن جبهة التحرير، وبيير كومين (pierrcommune) نائب الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي وبيير هيربوت (pirreHerborte) من الجانب الفرنسي[8]، وكذلك التقى محمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمن كيوان مع هيربوت (Herborte) وكازيل (Cazelles) يوم 2 و3 سبتمبر 1956م في روما[9]، اقترح الوفد

[1] مصطفى هشماوي : المرجع السابق، ص 195.

[2] عواطف عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 136.

[3] رضا مالك: المرجع السابق، ص 38.

[4] عواطف عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 136.

[5] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 513.

[6] مقدم سيد أحمد: **المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960–1962م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كريم ولد النبية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليباس سيدي بلعباس: 2016-2017، ص 50.

[7] زضا مالك، المرجع السابق، ص 39.

[8] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص 261.

[9] بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص 15.

الفرنسي تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تشرف على السياسة الداخلية وتنظيم العلاقة بين الجزائر وفرنسا عن طريق هيئة جزائرية فرنسية، طلب الوفد الجزائري مهلة لعرض هذه المقترحات على قادة الداخل، كما اقترح تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة تشرف على المفاوضات وعلى مختلف الجوانب الأخرى إلى أن تتم الانتخابات[1].

التقى الوفدان الجزائري والفرنسي بتاريخ 22 سبتمبر 1956م في العاصمة اليوغسلافية بلغراد، بحضور محمد خيضر ومحمد الأمين دباغين ممثلين عن الجبهة، وبير هيربو ممثل الحكومة الفرنسية، وهذا الأخير اقترح على وفد الجبهة بمنح الاستقلال الذاتي للجزائر وفي تسيير شؤونها القضائية والتشريعية والتنفيذية[2]، وذلك حسب موقف حكومة غي مولي[3].

وكان رد خيضر ودباغين على هذا:" قبل أي نقاش في الجوهر، هناك شرط لابد منه، يريده الشعب الجزائري الذي يحارب من أجل التحرير، وهو إعلان الاستقلال[4]، فرد هيربو قائلا:" لا توجد أية حكومة فرنسية تعترف باستقلال الجزائر[5]".

وتوقفت الاتصالات بعد ذلك بشهر واحد من الاتصال الاخير، بعد عملية القرصنة الجوية التي قامت بها السلطات الفرنسية في اختطاف وفد جبهة التحرير الذي كان في طريقه من المغرب إلى تونس في 22 أكتوبر 1956م[6]، وبعد ذلك حدث اتصال في تونس في يوليو 1957م بين ممثل حكومة مونوري وممثلي الجبهة في أثناء انعقاد مؤتمر النقابات العالمية الحرة ولكن بورجيس منوري عاد فأنكر الاتصال بجبهة التحرير[7].

[1] عواطف عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 136.

[2] رابح عدالة: المرجع السابق، ص 217.

[3] للمزيد من الاطلاع أنظر للكتابين عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ص 513. وصالح بلحاج :تاريخ الثورة الجزائرية، ص 62.

[4] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص62.

[5] رابح عدالة: المرجع السابق، ص 217.

[6] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص 261.

[7] عواطف عبد الرحمن: المرجع السابق ، ص 137.

عند مجيء دي غول إلى الحكم، بعد انقلاب 13 ماي 1958م، كلف عبد الرحمن فارس، وجان عمروش (jean Amroucher) بالاتصال بجبهة التحرير، وإعلامها بأنه مستعد ليبحث معها إيقاف القتال على أساس الانتخابات، ثم إيقاف القتال، فالمفاوضات، وقام المبعوثان فيما بين 20 اوت و20 أكتوبر بعدة اتصالات مع الجبهة، لكن دي غول في 23 أكتوبر من نفس العام بإعلان " سلم الشجعان " وكان ذلك بمثابة قطع الاتصالات السرية[1].

نستخلص من خلال ما سبق إلى أن هذه الاتصالات السرية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية كانت مواقف كلا الطرفين متباعدة جدا، فالطرف الفرنسي كان يسعى إلى ضرورة وقف القتال، وكان المبدأ الذي تسعى إليه الجبهة هو السيادة والاستقلال.

[1] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق ، ص 261.

خاتمة الفصل:

استخلص ما تم عرضه في هذا الفصل إن إدارة العمل السياسي والكفاح المسلح كلاهما خدم بعضيهما بالرغم من النزاعات والاصطدامات والتحالفات بين القادة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، لكن مع ذلك لم يؤثر هذا على هدفهم وهو الاستقلال.

أما الاتصالات الأولى للتفاوض كانت عبارة عن جس النبض لأنها لم تكتسي طابع الجدية بهدف معرفة أهداف الثورة وعزل الشعب عنها.

الفصل الثاني

المفاوضات الرسمية (1960-1961).

المبحث الأول : محاولات دوغول الأولى للتواصل مع الثورة.

المطلب الأول : محادثات مولان 25- 29 جوان 1960.

المبحث الثاني: إتصالات لوسارن ونيوشاتل.

المطلب الأول: لقاء لوسارن 1961/02/20.

المطلب الثاني: لقاء نيوشاتل 1961.

مع مطلع عام 1958 بدأ يتضح للرأي العام الفرنسي في فرنسا والجزائر ضعف الحكم الفرنسي في إخماد الثورة الجزائرية، بعدما أظهرت الثورة نجاحا كبيرا في إسقاط الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الحكم، إلى غاية وصول ديغول إلى الحكم الذي سعى من خلال خطابه في 16 من شهر سبتمبر 1959م، لفتح مجال التفاوض أمام الشعب الجزائري بالاعتراف بتقرير مصيره مقابل وقف القتال، وهي مناورات سياسية تهدف إلى مساومة قادة الثورة، وفي هذا الفصل سنتناول المفاوضات الرسمية من أجل بعث دولة جديدة مستقبلا وهي مفاوضات مولان ولوسارن ونيوشاتل.

المبحث الأول: محاولات دي غول الأولى للتواصل مع الثورة.

أدى انقلاب 13 ماي 1958م الذي قامت به فرقة المظلات الموجودة في الجزائر، بقيادة الجنرال ماسو، إلى عودة الجنرال ديغول للحكم[1]، وفي بيان في 16 سبتمبر 1959م أطلق ديغول مبادرة تقرير المصير، التي أراد من خلالها وضع سند قانوني لسياسته اتجاه الجزائر أمام الرأي العام العالمي[2].

أما المبادرة الحقيقية لفتح باب الحوار والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني التي كانت بدعوة من ديغول يوم 10نوفمبر1959، جاء فيها: " أقول مرة أخرى، إنه إذا كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك، فباستطاعتهم القيام بذلك وأكرر أن الشروط ستكون مشرفة....[3]".

نلاحظ توجه ديغول نحو الحل السلمي بالتفاوض بعد سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة، سنتناول في هذا الفصل بداية الاتصالات الأولية بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، الذي سيتم فيه توضيح مواقف الطرفان المتنازعان.

1) محادثات مولان 25- 29 جوان 1960:

يرى مدير جريدة لوموند في إحدى افتتاحياته بشهر جوان 1960، بأن الطريقة المثلى التي تبدأ بها المفاوضات هي الطريقة السرية، حيث يقول: "كما يبدو من غير اللائق أن تجري الاجتماعات

[1] جلال يحي: **المغرب الكبير وحركات التحرير والاستقلال**، ج 4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص405.

[2] أحمد منغور: **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954. 1962**، دار التنوير، الجزائر: 2013، ص 227.

[3] أحمد منغفور: المرجع نفسه، ص 227.

والمحادثات تحت اضواء المصورين و السينمائيين، فذلك من شأنه أن يتيح الفرصة لمن في نيته إفساد هذه المحادثات أو تعطلها على الاقل[1]".

ساعدت عوامل عديدة داخلية وخارجية على تحريك ملف المفاوضات في بداية سنة 1960، وفي هذه الظروف أيقن ديغول انه لا مفر من الذهاب بعيدا في المفاوضات مع وفد الحكومة المؤقتة[2].

وإجابة على تصريح الجنرال ديغول بتاريخ 14 جوان1960، عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا سريا، وردت على موقف الجنرال ديغول يوم 20 جوان في بيان أبرزت فيه موقفها من التفاوض وهي مستعدة للتفاوض فورا من جديد، وقررت إرسال وفد برئاسة فرحات عباس لمقابلة الجنرال ديغول[3].

بذلك تجددت المفاوضات لفرنسية الجزائرية من 25 الى 29 جوان 1960، بمدينة مولان الفرنسية برئاسة السيد أحمد بو منجل عضو المجلس الوطني للثورة والسيد محمد الصديق بن يحي ممثلا لوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية[4]، بالإضافة إلى خبير في الاتصالات اللاسلكية يدعى حكيكي، وضم الوفد الفرنسي روجي مريس (Roger Moris) الأمين العام للشؤون الجزائرية، والجنرال دوغاستين (De Gastine) والكولونيل ماتون (C.Mathon)، من الديوان العسكري لرئيس الحكومة ميشال دوبري[5].

وعليه لم تعامل الحكومة الفرنسية الوفد الجزائري على أساس مفاوضين، بل عاملتهما على أساس "متمردين" وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25 الى 29 جوان 1960، حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة الخ[6]، استمرت المحادثات خمسة أيام، وبعد

---

[1] احمد منغور : المرجع السابق، ص 230.

[2] محمد بليل: "**المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960 –1962على ضوء وثائق ارشيفية**"، الحوار المتوسطي، ع1، م ج9، الجزائر: 2009، ص 232.

[3] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص147.

[4] صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين الى خروج الفرنسيين (814 ق.م–1962 م)**، المرجع السابق ص 283.

[5] صالح بالحاج: المرجع السابق، ص 148 .

[6] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، ص19.

ذلك حررت الحكومة الفرنسية بيان ختامي وقال فيه الجنرال دوغاستين للجزائريين، "لقد سئمنا، عودوا الى منازلكم ...وسننشر بيانا يعلن نهاية المقابلات[1]".

انتهت المفاوضات بالفشل نتيجة عدم اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كمفاوض وحيد بهدف ضرب وحدة الجزائر الشعبية والجغرافية، بسبب فرضها لشرط فصل الصحراء عن الجزائر[2].

وبذلك شرع ديغول عن طريق وسائله الاعلامية يحمل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل لقاء مولان، وقام ضباط الفروع الإدارية الخاصة بنشر الدعاية في القرى زاعمين أن" فرنسا تدعو للسلام، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضه[3]".

نستنتج أن الحكومة الفرنسية لم تكن جدية في مفاوضات مولان، وكان عذرها هو المطالبة بمشاركة الأحزاب الاخرى في المفاوضات وليس فقط جبهة التحرير الوطني وهذا يدل على عدم اعترافها بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري.

المبحث الثاني: اتصالات لوسارن ونيوشاتل.

بعد فشل لقاءات مولان في 25 – 1960/06/29م، وعلى إثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م الذي تزامن مع صدور لائحة الدورة ال (15) للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، التي أقرت حق تقرير الشعب الجزائري في تقرير المصير، واحترام الوحدة الترابية للجزائر، ودعت فرنسا إلى التفاوض لحل المشكلة، وذلك في كنف مشروع "الجزائر فرنسية" الذي أقره ديغول، لكن الجزائريون أعلنوا تأييدهم التام تحت صف واحد وهو جبهة التحرير، والتفافهم حول الثورة الجزائرية، باعتباره ردا عنيفا في وجه سلطات الاحتلال، ومنها أجري استفتاءا عاما حول تقرير المصير بفرنسا، الذي انتهى بهم في أخير المطاف إلى ما يعرف باتصال لوسارن 1962/02/20[4].

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 148 -149 .

[2] صالح فركوس: المرجع السابق، ص 283.

[3] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص19.

[4] بشير بلاح: تاريخ الجزائر العام من 1830- 1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر: 2006، ص ص 115- 116.

المطلب الأول: لقاء لوسارن 1961/02/20.

حاولت فرنسا الجلوس على طاولة المفاوضات بلوسارن، بسبب مظاهرات 1960/09/11 التي أدت إلى إجهاض سياسة الضغط التي مارستها "جبهة الجزائر فرنسية"[1].

أجري اتصال بمدينة لوسارن بسويسرا في 1961/02/20 بتدخل أوليفيي لونغ*[2]، حيث التقى وفد جبهة التحرير الوطني، السيدان الطيب بولحروف* والمحامي أحمد بومنجل (مسؤول الشؤون السياسية بوزارة الإعلام)، ووفد الحكومة الفرنسية المكون من جورج بومبيدو* الذي هو محل الثقة لدى ديغول وبرونو دولوس[3]، كما تم بدأ التفاوض بعد التعريف بهما، واستمر مدة سبع ساعات[4]، وفي هذا اللقاء كلف الممثلان الفرنسيان بالاستفسار عن نوايا جبهة التحرير الوطني وعما كانت تراه بشان الحاضر والمستقبل، أي كيفية حل المشكل والأهداف البعيدة المدى في ما يخص العلاقات بين الجزائر المقبلة وفرنسا، وبالمقابل كان بومبيدو مكلفا باطلاع الجبهة على موقف الحكومة الفرنسية[5].

---

[1] توابتي دحمان: **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961_1962**، وزارة الثقافة، ص 304.

* رجل دبلوماسي سويسري، ولد في 11 أكتوبر 1915م وتوفي في 19 مارس 2003م.ينظر إلى: Wiki/ https://ar.m. wikipedia.org .22:37. 24/07/2020 .

[2] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 20.

* من مواليد يوم 5 جويلية 1911 وتوفي يوم 2 أبريل 1974، من أبوين مدرسين، ثالث رؤساء الجمهورية الخامسة بعد ديغول. للمزيد ينظر: محرز عفرون: **مذكرات من وراء القبور، وقائع مأساة مبيثة**، تر: مسعود الحاج مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر: 2008، ص 496.

* من مواليد سنة 1923، انضم إلى حزب الشعب الجزائري خلال الإمبريالية الثانية، عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار للحريات الديموقراطية (1951-1954)، وعضو فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا (1956-1957)، ممثل الحكومة المؤقتة بسويسرا، ثم بروما (1958-1962). ينظر إلى هامش الكتاب: سيد علي الحاج أحمد: **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961**، دار الحكمة، الجزائر: 2010، ص 195.

[3] سيد علي أحمد مسعود: **المرجع السابق**، ص195.

[4] أوليفيي لونغ: **الملف السري . اتفاقيات إيفيان . مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تر: أوذاينيه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 33.

[5] صالح بلحاج: المرجع السابق، 357.

فكان رد الوفد الجزائري تأكيده لمبادئه وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة مع إبقاء الأمن العام في هذه المرحلة من صلاحيات القوات الفرنسية، ورد جورج بو مبيدو هو رفضه للخوض في قضية الصحراء بأنها تشكل بحر ذات مياه إقليمية من خلال مقولته: "أن الصحراء بحر لها سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع[1]"، وبخصوص القواعد العسكرية، أكد على الاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير باعتباره ملك فرنسا، كما هو جبل طارق لإنجلترا، إذن هو يطالب بالملكية والسيادة لفرنسا[2].

أكدت فرنسا استعدادها لإجراء مناقشات حول المواضيع السياسية مقابل إيقاف العنف، ومع ذلك أن الحديث كان مرفوضا حول الحرب ووقف القتال، الذي يعني الاتفاق بين متحاربين على المسائل السياسية والعسكرية التي تشكل موضوع النزاع بينهما[3]، ويؤكد ديغول على "الهدنة" ويستطرد قائلا: "أنه عندما يتم التفاوض على الهدنة سيصدر بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدين فيه الإرهاب وكل عملية من أعمال العنف[4]"

بعد إيقاف العنف بين الطرفين وإرساء القواعد السياسية سيتم إطلاق سراح الخمسة ليشاركوا في المفاوضات ويصبح اللقاء بين فرحات عباس وديغول ممكننا إذا كانت الجبهة موافقة على هذه المفاوضات، فإن المفاوضات يمكن أن تبدأ، كما تم رفض الأطراف الأخرى التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف[5]، ويمكن تلخيص النقاط التالية التي دارت بين الطرفين كما يلي:

الموقف الجزائري

- الاستقلال الكامل.
- الجزائر شعب واحد.
- الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر (وحدة التراب الوطنية)
- جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري.

[1] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 20.

[2] رضا مالك: المصدر السابق، ص 128.

[3] صلاح بلحاج: المرجع السابق، ص 358.

[4] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 21.

[5] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 258_259.

- وقف إطلاق النار.

الموقف الفرنسي:

- الحكم الذاتي. - تجزئة الجزائر عرقيا (عربية، فرنسية، أمازيغية).

- فصل الصحراء عن الجزائر، المائدة المستديرة أي مشاركة كل الأطراف في المفاوضات منها الجبهة الوطنية برئاسة مصالي الحاج، الهدنة من الطرفين[1].

جراء هذه التصورات المستنبطة التي شملتها المحادثات أي فيما يتعلق بملامح الدولة المقبلة، قد شكلت المفاوضات ضغط كبير في صف الفرنسيين، حيث أنهم يريدون التفاوض بشأن العلاقات المقبلة بين البلدين والحصول على التزامات من الحكومة المؤقتة، بالرغم من أنهم لا يعترفون لها بصفة الحكومة الشرعية للجزائر.

تضارب المواقف بين الطرفين قد مس نقطة جد حساسة وهو وقف إطلاق النار أو على الأقل هدنة التي أكدها ديغول في مناسبات عديدة منذ أن أعلن مبدأ تقرير المصير، لكن الجبهة تمسكت برأي وهو المبدأ التي جاء به الفاتح نوفمبر وما أقره مؤتمر الصومام: لن يتوقف القتال إلا إذا تحقق الاستقلال[2]، ويعني هذا أنه لا يمكن إنهاء الكفاح المسلح إلا بعد الوصول إلى حل سياسي محكم وشامل يقتضي الاعتراف بالسيادة الجزائرية وينص على التدابير المؤدية إلى الاستقلال.

نستخلص مما تم تحليله في المضمون أن هذا اللقاء كانت له إيجابية على عكس ما سبقه (محادثات مولان)، أي أن الحوار المتبادل بين المتفاوضين أعطى القاعدة السويسرية نوع من الجدية خاصة النقطة التي أفاضت الكأس وهي قضية الصحراء مما جعلت الوفد الجزائري ينفعل ويؤكد على موقفه وهو الاستقلال ووحدة التراب الوطني، بالرغم من المناورات التضليلية التي أحدثت إزعاجا في العمق لكن المتفاوضين تأكدوا من جدية اللقاء والسير الحسن.

[1] رابح عدالة: المرجع السابق، ص 233.

[2] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 141. 142.

المطلب الثاني: لقاء نيوشاتل 1960.

حصل توافق بين المفاوضين على سير المفاوضات في لوسارن، بعد ذلك تقرر البحث عن مكان آخر لإجراء اللقاء السري الثاني[1].

في 1961/03/05 يوم الأحد، في إحدى قاعات أوتيل "تيرمينوس" في نيوشاتل بسويسرا اجتمع المفاوضون من جديد، وحسب ما ذكره رضا مالك فإن أجواء المفاوضات بنيوشاتل لم يتغير بها شيء من غير الديكور، أما الجو الذي سادها كان نفسه[2].

أقر بومبيدو بأن ديغول سيشرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ومحادثات مع الأطراف الأخرى، وأثار من جديد فكرة الهدنة التي قال أنه سيتبعها إطلاق سراح الخمسة[3]، ولكن الطرفين اختلافا خلال اللقاءين على كثير من النقاط، وكان من أهمها قضية الصحراء[4]، قال إن مسألة السيادة عليها غير قابلة للنقاش، وما يمكن أن يتم بشأنها هو استغلال ثرواتها الباطنية[5]، وأصر الطرف الفرنسي على عدم إجراء استفتاء تقرير المصير بها لأنها منطقة منفصلة عن الشمال إداريا[6]، واقترح الصيغة التالية: "إعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير[7]".

واتفقا الطرفان على بعض المسائل التفاوضية، ومنها ضمان حقوق الجالية الأوروبية في الجزائر المستقلة ، وهكذا يتجلى المفهوم الديغولي للمشاركة: الجزائر مبتورة من صحرائها مع حضور عسكري فرنسي يحمي الامتيازات الاقتصادية لفرنسا والأقلية الفرنسية مع قبوله لجبهة التحرير

---

[1] أوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص 34.

[2] رضا مالك: المصدر السابق، ص 129.

[3] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 22.

[4] مقلاتي عبد الله: **المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830. 1962**، وزارة الثقافة ، الجزائر: ص 481.

[5] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 365.

[6] مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص 481.

[7] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 22.

الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، ليعلن بتاريخ 1961/03/30 في تونس وباريس عن فتح المحادثات في إيفيان يوم 1961/04/07[1].

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق خلصنا إلى النقاط التالية:

1_ تعتبر محادثات مولان أول الاتصالات السرية والرسمية في نفس الوقت بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، التي انتهت بالفشل وذلك دون الوصول إلى نتيجة مرضية بسبب تفاوت الشروط والمواقف بينهما، إلا أنها كانت بداية لفتح آليات الحوار والمحادثة بين عدوين مختلفين في عدة مسائل، واستطاعت جبهة التحرير الوطني خلالها أن تظهر للعالم مبدأها نحو السلام، واتضح التفاف الشعب الجزائري حولها بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م.

2_ وآخر ما تم تحليله في هذا الفصل اتصالات لوسارن ونيوشاتل التي لهم نفس الجوانب أو المواقف المتعلقة باستقلال الجزائر وامتلاكها سيادة ديمقراطية أثناء التفاوض، وفي كنف هذه الاتصالات لا زالت قضية فصل الصحراء النقطة الجد الحساسة باعتباره المشكل الخطير المتنازع حوله الذي تأثرت به جبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الشرعي للبلد الجديد.

[1] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص23.

الفصل الثاني

المرحلة الأخيرة من المفاوضات إلى الاستقلال

(1962-1961)

المبحث الأول: مفاوضات إيفيان الأولى 1961.

المطلب الأول: الأوضاع العامة قبيل المفاوضات.

المطلب الثاني: محادثات إيفيان من 02 ماي إلى 1961/06/13.

المبحث الثاني: مفاوضات إيفيان الثانية 1962.

المطلب الأول: الأوضاع العامة بعد فشل مفاوضات إيفيان الأولى 1961.

المطلب الثاني: مفاوضات إيفيان الثانية ووقف إطلاق النار 19 مارس 1962

إثر فشل محادثات لوسيرن 20 فيفري 1961 وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية لفرنسا وبعد أن هز كيانها جراء الهزائم التي تلقتها، لم تجد أمامها إلا خيار واحد وهو التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والاعتراف بها من خلال حكومتها المؤقتة، وكل ذلك دفع ديغول إلى إعلان استعداده من جديد لخوض مفاوضات رسمية مع جبهة التحرير الوطني في مدينة إيفيان[1] ، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل المفاوضات الجزائرية الفرنسية في إيفيان والأوضاع التي جرت قبيل التفاوض.

المبحث الاول : مفاوضات إيفيان الاولى 1961.

أجريت عدة اتصالات بين الوفدين بعد ما اتضحت اهداف كلا الطرفين في اللقاء الأخير (لقاء نيوشاتل)، اقترحت الحكومة الفرنسية إجراء اتصال آخر في اقليمها بايفيان لإيجاد حل لوقف القتال وشكليات الاستفتاء ومستقبل الجزائر، وتم الاتفاق على يوم 7 افريل 1961 لبداية التفاوض الا ان ذلك اليوم الغي لوقوع عدة مشاكل أجلت استئناف المفاوضات الى 20 ماي 1961.

المطلب الأول : الأوضاع العامة قبيل المفاوضات.

جعل ديغول من المرحلة الأخيرة للثورة الجزائرية مسرحا لسياسته الشنيعة من أجل الاحتفاظ بالجزائر فرنسية، ثم الجزائر جزائرية، جزائرية للمعمرين الجزائريين في إطار الدولة الفرنسية قبل أن ينتقل إلى المفاوضات[2].

1) مظاهرات 11 ديسمبر 1960:

تعتبر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م من المظاهرات التي تمتعت بالتجاوب السياسي، والتي جاءت كرد فعل ضد مناورات ديغول والغطرسة الاستعمارية المعادية للثورة وجبهة التحرير الوطني، بعد وصوله إلى عين تموشنت بتاريخ 09 ديسمبر 1960م وبه أعلن خطابا يدور حول فرنسا

[1] صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر** ، المرجع السابق ، ص 282.

[2] علي خلاصي: **الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني**، ط1، منشورات الحضارة، الجزائر: 2015، ص367.

الجديدة والجزائر الجديدة، مما أدى إلى مظاهرات حاشدة في 11 ديسمبر 1960م وذلك تعبيرا عن تشبثهم بمبدأ الاستقلال ووحدة الشعب والتفافه حول الثورة[1].

شملت هذه المظاهرات معظم المدن الجزائرية، الجزائر وهران، عين تموشنت، عنابة، وسطيف البليدة وتيزي وزو، ونجم عنها عدة نتائج حيث بلغ عدد الاعتقالات 400 جزائري معتقل وعدد الجرحى 1600 جريح، وحل جبهة الجزائر فرنسية التي كانت تعارض سياسة الجنرال ديغول، إضافة إلى سيطرة جبهة التحرير الوطني على الجماهير الشعبية وهذا ما صرحت به جريدة العالم الفرنسية، لذلك اضطرت فرنسا لدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير[2].

2) قضية منظمة الجيش السري:

بعدما حققت المظاهرات نجاحا كبيرا أمام الحكومة الفرنسية، دفعت بأنصار الجزائر فرنسية إلى الإسراع بإنشاء هيكل سري يضمهم قصد إسقاط ديغول ومنعه من المشاركة في المفاوضات من أجل استقلال الجزائر[3]، وأنشئت هذه المنظمة في مدريد في آخر يناير 1960م بدائرة منفيي الجزائر الفرنسية[4]، وهي منظمة شبه عسكرية حيث ضمت مجموعة من الحركى والأقدام السوداء، أسسها مجموعة من الجنرالات وعقداء الجيش الفرنسي المهيكلة من[5] : صالان ولاغارياد وجاك سوزيني[6]، بعدما اجتمعوا في 11 فبراير1961م، باعتبارها بديل للمنظمات السياسية العاملة على أساس جبهة سياسية عسكرية، على عكس ما قامت به جبهة التحرير الوطني في 1954م ، وهي أخطر المنظمات المسلحة وشعارها "**المنظمة تضرب في المكان الذي تريد والوقت الذي تريد**[7]".

---

[1] صالح فركوس: **تاريخ جهاد الامة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962**، المرجع السابق، ص480.

[2] المرجع نفسه، ص ص480-482.

[3] بداني أحمد: **الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس -05 جويلية 1962**، عبد المجيد بن نعيمة، مذكرة لنيل الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، وهران: 2012-2013، ص 8.

[4] سيلفي ثينو: **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر: 2013، ص 229.

[5] علي خلاصي: المرجع السابق، ص ص374_379.

[6] سيلفي ثينو: المرجع السابق، ص 229.

[7] علي خلاصي: المرجع السابق، ص 375.

كانت المنظمة السرية المسلحة تهدف إلى الحفاظ على الجزائر فرنسية ولتحقيق ذلك أنشأت فروع لها في فرنسا، وهذا ما جعلها تثبت وجودها جراء الأعمال الوحشية التي حظيت بها، حيث أصدرت بيانا جاء فيه:" **أنصتوا لنا سوف ننقذ كل شيء، لا تسلموا أسلحتكم، اجمعوا بعضكم على شكل فرق صغيرة، اقتلوا كل من حاول إيقافكم أحرقوا مكاتب الحكومة، اقتلوا كل الخونة كبيرهم وصغيرهم**[1]".

لقد بلغ عدد التفجيرات 2239 قنبلة ما بين 23 أبريل و10 جوان 1961م وقتل أزيد من 1500 مدني أغلبهم جزائريين، إضافة إلى قتل المسيحيين في زنزانات الشرطة وحرق جامعة الجزائر في 27 جوان 1962م مما أدى إلى إتلاف 600 كتاب أغلبها مخطوطات، وتفجير قنبلة في عنابة من شهر سبتمبر1961[2]، لكن المنظمة تلقت ضربة قاسية التي آلت بها إلى إلقاء القبض على الجنرال جوهر في 25 مارس 1962م بوهران، واعتقال الجنرال صالان بتاريخ 20 أوت 1962م[3] .

3) إجراء استفتاء 07 جانفي 1961 حول تقرير المصير:

أقرت الحكومة الفرنسية إجراء استفتاء حول تقرير المصير، حيث تشرف عليه بنفسها بتاريخ 07 جانفي 1961م، وباشرت الحكومة بأنواع التهديد ضد الجزائريين من طرف الجيش الفرنسي بحيث يرغمهم بالقبول على التصويت بنعم، وهذا في حالة إن لم يقبلوا فتزيد من الضغط عليهم وتهددهم بالقتل وقطع التموين عليهم وخاصة المناطق والمراكز التي تضم مليونين ونصف نسمة، إلا أن الحكومة الفرنسية تعترف إلا بمليون وست مئة ألف نسمة[4] .

أوضحت التفسيرات أن نسبة المصوتين بلغت 65 بالمئة، وهذا راجع إلى أسلوب التهديد والضغط الذي جعل الجيش الفرنسي يعتز بها بالحصول على الاستفتاء.

[1] رابح عدالة: المرجع السابق، ص 251.

[2] علي خلاصي: المرجع السابق، ص ص 378-379.

[3] رابح عدالة: المرجع السابق، 252.

[4] ادريس خيضر: المرجع السابق،ص 373. ينظر الى الملحق رقم 2.

حيث أكد التصريح في صحيفة دير نييراور الاستعمارية في بلاد القبائل قائلا:"**لم يتقدم شخصا واحد من بين الألفين المسجلين،.....،فخطب فيهم قائلا: صوتوا بنعم أو بلا المهم أن تصوتوا الآن باختياركم قبل أن تصوتوا بعد حين كرها**[1] ".

4) محاولة الانقلاب واستئناف المفاوضات:

مباشرة بعد تأسيس الهيكل التنظيمي الذي عرف بمنظمة الجيش السري (O.A. S) المكونة من عدة جنرالات (شال وزيلر وجوهر وسالان) المدافعين عن الجزائر فرنسية الذين سارعوا في محاولة الانقلاب على حكومة ديغول في الفترة الممتدة من 22 إلى 25أفريل1961م، حيث كان يهدف إلى الإطاحة بالنظام الديغولي في باريس وإقامة سلطة جديدة قادرة على مواصلة الحرب والاحتفاظ بالجزائر لفرنسا، وبالتالي كان رد يغول وهو القضاء على الحركة الانقلابية وإنقاذ نظامه من السقوط، هذه الحركة باءت بالفشل مما جعل ديغول يفكر في حرب الجزائر وما ينجر عنها وأخذ القرار الصائب حول هاته القضية، صحيح إن لم تنته حتما ستقضي عليه وتدخله في غمار حرب أهلية دائمة، ولذلك لجأ إلى استئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني[2].

بعد الإعلان الرسمي عن المفاوضات بتاريخ 15 مارس 1961، بواسطة التصريح الذي أدلى به فرحات عباس الذي كان ينم عن بدء المفاوضات وذلك بعدما وضعوا الترتيبات التنظيمية لها، كما أقرت الحكومة الفرنسية على أن المباحثات تكون في التراب الوطني[3]، وهذا ما أكده أوليفي لونغ في كتابه أن المباحثات دامت قرابة 15 يوما أي من 15 مارس إلى 30 مارس 1961، حيث انتهى بهم المطاف إلى الإعلان عن بدء المفاوضات بإيفيان استنادا إلى النص البياني بعد الاتفاق الذي جرى بين بلحروف ودولوس، الذي أذيع يوم 30 مارس 1961 في كل من تونس وباريس، ونتيجة ذلك أعلنت سلطة باريس والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن انطلاقة المفاوضات بإيفيان يوم 07 أفريل 1961[4]، لكن هذه المباحثات لم تجر وألغيت من طرف جبهة التحرير الوطني احتجاجا منها على سياسة ديغول الرامية إلى اشراك أطراف أخرى في المفاوضات،

[1] ادريس خضير: المرجع السابق، ص 373-374.

[2] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 372-373.

[3] المرجع نفسه، ص368.

[4] اوليفي لونغ: المصدر السابق، ص ص 37- 51.

خاصة بعدما كشف لويس جوكس في الحادي والثلاثين مارس 1961م عن نية بلاده في إدراج الحركة الوطنية الجزائرية المصالية ضمن قائمة المتفاوضين[1]، والسبب في ذلك أيضا هو إقدام المتطرفين أي (منظمة الجيش السري) على اغتيال رئيس بلدية إيفيان، لذلك قامت الحكومة بإلغاء الموعد الضروب ليوم 07 أفريل 1961[2]، وهذا ليس فقط وانما هناك أسباب أخرى كانقلاب الجنرالات الأربعة ضد ديغول (السالف الذكر) الذي أدى إلى إلغاء المفاوضات مع جبهة التحرير بصفة سريعة، وكان السبب في تعطيلها، إلى أن أقترح الوفد الفرنسي على بداية مفاوضات جديدة، حيث انتهى بهم الأمر على استئناف المفاوضات بصفة رسمية 20ماي 1961[3].

المطلب الثاني: محادثات إيفيان الأولى من 20 ماي إلى 1961/06/13.

في يوم السبت 20 ماي 1961 بدأت المفاوضات بين وفدي الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية في أيفيان[4]، وأرسلت الحكومة المؤقتة وفدا من 30 شخصا ، منهم 8 مندوبون والباقي خبراء وكتاب وحراس...إلخ ، المفاوضون الثمانية هم كريم بلقاسم الذي ترأس الوفد، وأحمد فرانسيس وزير المالية وسعد دحلب* الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية، ومحمد بن يحي، وفرحات عباس، والطيب بولحروف، ممثل الجبهة في روما وأحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية بوزارة الإعلام، وضابطان من هيئة الأركان العامة هما الرائد سليمان والرائد علي منجلي، ورضا مالك مدير جريدة المجاهد وكان الناطق الرسمي باسم الوفد، ومن الخبراء نذكر محمد حربي، محمد بجاوي ...إلخ[5]، وكان الوفد الفرنسي بقيادة لوي جوكس ومعه برونو ديلوس ومجموعة من الخبراء[6].

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، ص 222.

[2] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 368.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 529- 530.

[4] محمد لحسن زغدي: المرجع السابق ، ص 267.

*من مواليد 1915، عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديموقراطية، التحق بالثورة، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، وعضوا المجلس الوطني للثورة . للمزيد ينظر إلى : رشيد بن يوب : دليل الجزائر السياسي ، ص 148.

[5] صالح بلحاج : المصدر السابق ، ص 374.

[6] زهير احدادان : المرجع السابق ، ص 83.

في اليوم الذي غادر فيه الوفد الجزائري للمفاوضات من تونس، خرج جموع من الجزائريين والتونسيين في تونس، الى المطار قبل سفر الوفد بساعات رافعين أعلام بلدان المغرب العربي الجزائر والمغرب وتونس، ليبيا، معبرين عن تأييدهم للجزائر[1].

وفي نفس اليوم الذي بدأت فيه المفاوضات ولتعبير الحكومة الفرنسية عن نيتها للتفاوض أعلنت عن اطلاق سراح 6000 معتقل سياسي، ونقل الوزراء الخمسة الى قصر توركان، وايقاف العمليات الهجومية لمدة شهر[2].

ويقول الجنرال ديغول في ذلك "**ولكي اؤكد رغبتي في السلم ، اتخذت قبل يوم، عدة تدابير ذات مغزى، اذ فرضت هدنة شهر واحد على جيوشنا ، أي انها ستتوقف عن القيام بأي عمليات هجومية، وتكتفي، في حالة الاعتداء عليها، برد المهاجمين، وأمرت بإعادة فرقة كاملة وعدة اسراب من الطائرات الى فرنسا، ثم افرجت عن ستة آلاف مسلم من أصل عشرة آلاف كان محكوما عليهم لأعمال تتعلق بالثورة، وأخليت سبيل بن بيلا ورفاقه الموقوفين في جزيرة ايكس، وجاؤوا ليقيموا في قصر توركان**"[3].

وكان رد الحكومة المؤقتة على ذلك ان رفضت وقف القتال خوفا من الوقوع في فخ المستعمر، ولا يكون ذلك إلا بعد تسوية المشاكل العالقة بين الطرفين ومنها الوصول الى حل نهائي والتوقيع عليه من الطرفين[4].

بدأت أول جلسة يوم 20 ماي بين الطرفين وجرت فيها المناقشة دون جدول أعمال مسبق، وكان الحديث ينساق حول المواضيع التي تعترض المتحاورين، وأثناء التفاوض شكلت لجان فرعية تدرس مختلف القضايا كل واحدة على حدة[5].

تطلع كل وفد الى رغبة كبيرة في إحراز تقدم ملموس في هذه المفاوضات[1]، وكانت المواضيع الأساسية التي بحث فيها الطرفين هي المواضيع المعروفة والمطروحة للنقاش بينهما وهي المواضيع

[1] محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق ، ص 266.
[2] ادريس خضير: المرجع السابق، ص 376.
[3] الجنرال ديغول: المصدر السابق ، ص 126.
[4] ادريس خضير: المرجع السابق ، ص 376.
[5] ادريس خضير : المرجع نفسه ، ص 376.

الأساسية التي هيمنت على المفاوضات من البداية إلى النهاية: مجال المفاوضات ومستقبل العلاقات بين البلدين، وضمانات تقرير المصير، ومشكلة الأوروبيين في الجزائر، ومشكل الصحراء[2].

وفي هذا اللقاء تنازل ديغول بدرجة أخرى بأن اعترف بالسيادة الجزائرية الخارجية وهو ما معناه الاستقلال التام في حين كان من قبل يتكلم عن الاستقلال الداخلي ولكن فيما يخص الصحراء فلم يغير موقفه وكان يريد ان يشارك في قضية الصحراء جميع الدول المجاورة وهي مناورة اخرى من طرفه[3].

كما حرص على الشراكة الجزائرية الفرنسية وقال "**ولكن ، لكي نوافق على منح الجزائر نظام "المشاركة" دون تركها وشأنها، كان لابد من تحقيق بعض الشروط، كإقرار تبادل عميق بينها وبين فرنسا النواحي الانسانية، والاقتصادية، والثقافية، وان تستمر في جميع المجالات**"[4].

وخلال سير المفاوضات شهدت الجزائر عدة مظاهرات تأييدا للوفد الجزائري المفاوض، واستمرت عدة أيام، انطلقت من مدينة سوق هراس وامتدت لتشمل كل من العاصمة وسيدي بلعباس ووهران وغيرها[5].

واستمرت اللقاءات متكررة بين الطرفين ما بين 20 ماي الى غاية 13 جوان 1961، لكن لم يتوصل الوفدان الى حل جميع القضايا العالقة بينهما لاستحالة الوصول إلى نتيجة[6]، مما ادى الى تعثرها لتتوقف على اثر مبادرة فرنسية في 13 جوان 1961 ولتبقى المواقف بين الطرفين على ما هي عليه مع البقاء على اتصال فيما بينهما[7].

---

[1] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 530.

[2] صالح بلحاج : المصدر السابق ، ص 376.

[3] زهير احدادان: المرجع السابق، ص 83.

[4] الجنرال ديغول: المرجع السابق، ص 127.وللاطلاع على جلسات ايفيان الأولى انظر: موريس فآيس ، المصدر السابق ، ص ص 97-159.

[5] محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق، ص 267.

[6] محمد بليل: المرجع السابق، ص 241.

[7] بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات ايفيان**، المصدر السابق، ص 24.

نستنتج مما سبق ذكره ان محادثات ايفيان الأولى مرت بعدة محاولات لتحديد موعدها بسبب عدة مشاكل، وعلى وجه الخصوص ما قامت به منظمة الجيش السري التي خططت محاولة انقلاب الجنرالات الأربعة على ديغول والاطاحة بحكومته، ورغم عدم نجاحها فيما كانت تصبو إليه إلا انها أثرت على مسار المفاوضات، إضافة إلى خلق قوة ثالثة تتفاوض مع الحكومة الفرنسية على غرار جبهة التحرير باعتبارها الممثل الوحيد.

محادثات ايفيان الأولى لم يتم فيها حسم للقضايا الجوهرية بين الطرفين وذلك لإصرار الطرف الفرنسي على وقف إطلاق النار ، ومسألة فصل الصحراء أو المساس بالوحدة الترابية للجزائر، ومشكلة الأقلية الأوروبية المتواجدة بالجزائر، وكان رد الحكومة المؤقتة بدورها ان رفضت المساومة على مبادئها الاساسية، مما دفع بالحكومة الفرنسية الى تعليق المفاوضات يوم 13 جوان 1961.

المبحث الثاني: مفاوضات إيفيان الثانية 1962.

أمام هذا النزاع الحاد بين الطرفين (الجزائري والفرنسي) في مفاوضات إيفيان الأولى الذي عجل في فضها وتعثر مسارها بتاريخ 13 جوان 1961، وهذا راجع إلى اختلاف وجهات نظر الطرفان حول مختلف القضايا، بما في ذلك إصرار الوفد الجزائري على اعتراف فرنسا بالسيادة الوطنية ووحدتها الترابية، وعلى عكس ذلك إلحاح الوفد الفرنسي على فصل الصحراء عن الجزائر، وعلى الرغم من المناورات الفرنسية إلا أن مفاوضات إيفيان فتحت طريق جديد وصحيح من أجل التسوية في القضية الجزائرية، مما عجلت في خوض مفاوضات أخرى لنيل مبتغاها، وهذا دليل على حنكة الوفد الجزائري في المحادثات المريرة.

المطلب الأول: الأوضاع العامة بعد فشل مفاوضات إيفيان الأولى.

وفي ظل الظروف المعاشة طيلة فترة مفاوضات إيفيان الأولى (من 20 ماي إلى 13 جوان1961)، وبعد أخذ ورد إلا أنها كانت تدور في حالة مفرغة مما دفع بكلا الطرفين إلى توقيفها وهذه المرة كانت من الطرف الفرنسي، وكمبادرة من ديغول اتهم الوفد الجزائري على أن مجيئه للمفاوضات بقصد القيام بالدعاية ورفض الشعارات الثورية التي تبنتها الثورة الجزائرية[1]، وعلى إثر ذلك قرر الطرفان البقاء على اتصال فيما بعد بينهما، وذلك بعد محاولة لوي جوكس معرفة

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 531.

الشعور اتجاه المفاوضات أثناء ذهابه إلى الجزائر، وتم تعين سعد دحلب ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جنيف إلى غاية 20 جويلية 1961م[1].

وفي السياق ذاته حدثت عدة أحداث مما أدى إلى تواصل الاتصالات السرية بين الطرفين إلى تنظيم لقاء جديد في مدينة لوقران الفرنسية دام أسبوعا كاملا ولم تدرس فيه سوى مسألة الصحراء التي اقترح الوفد الفرنسي تسويتها بواسطة ندوة مشتركة بين جميع البلدان المجاورة لها، وأمام الوفد الجزائري علقت المفاوضات من جديد وكان ذلك في اليوم 28 جويلية1961 [2]، وفي نفس السياق ظهور الأزمة الحقيقية التي نشبت بين فرنسا وتونس عندما أراد الحبيب بورقيبة استرجاع مطار بنزرت، الواقع تحت سيطرة الفرنسيين[3]، وتم توقيف المفاوضات نظرا لموقف الجزائر المساند إلى تونس بما في ذلك تقديم كل إمكانياتها للشقيقة تونس، ولقد خلفت هذه المعركة 1000 قتيل وما يزيد عن 4000 ما بين جريح وأسير[4].

وضمن هذا نشير إلى رفض هيئة الأركان التي كان يرأسها هواري بومدين 1960، التنازلات وطلب لجنة التنسيق والتنفيذ إشراكها في المفاوضات، وتلى ذلك اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961[5]، وبذلك تواصلت أشغال المؤتمر بين أعضاء قيادة الأركان وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان الانتصار لقيادة هيئة الأركان، بحيث صادق بالإجماع على استبدال السيد بن يوسف بن خدة مكان السيد فرحات عباس والإبقاء على نائبه كريم بلقاسم الذي عوضه عن الخارجية بوزارة الداخلية، ليتولى لخضر بن طوبال وزير دولة، وأسندت وزارة الشؤون الخارجية للسيد دحلب، إضافة إلى إحداث تعديلا داخل الحكومة

[1] بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات ايفيان نهاية حرب التحرير**، المصدر السابق، ص 24.

[2] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج2، المرجع السابق، ص 217.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص 224.

[4] إدريس خضير: المرجع السابق، ص 378.

[5] عبد القادر صحراوي: " **اتفاقيات إيفيان من خلال شهادة الرئيس بن يوسف بن خدة**"، ع 8، د ت، جامعة سيدي بلعباس، ص 53.

وقام بدراسة الوضع في الداخل والخارج والخروج بقرارات حاسمة لمجابهة الظروف التي تعرقل مسار الثورة قصد الاستجابة لمتطلبات المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات[1].

بالرغم من كل هذه العوامل فإن ديغول قرر الحسم في ملف المفاوضات، ومما أكد هذا التوجه هو اعترافه بالسيادة الجزائرية على صحرائها في 05 أكتوبر 1961، ليزيل أهم عقبة أمام الطرفين المتفاوضين ويعطي لهذه المحادثات نفسا وروحا جديدتين[2].

وتبعا لذلك حدوث مظاهرات الجزائريين بتاريخ 17 أكتوبر 1961 بباريس، بحيث أعقبها إعلان بن يوسف بن خدة في يوم 24 من نفس الشهر "أن جبهة التحرير مستعدة لوقف إطلاق النار فورا مقابل تخلي فرنسا عن فكرة تقرير المصير وإعلانها عن استقلال الجزائر وتحال القضايا مثل وضع الأقلية الأوروبية وإجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي على الحكومة الجزائرية المستقلة"[3]، وبناءا على هذا الاقتراح جرت لقاءات في مدينة بال السويسرية الأولى ما بين 28 و29 من شهر أكتوبر 1961 والثانية في 9 نوفمبر1961[4]، وأسفر عن ذلك تعقد الوضع من جديد بعد أن طلبت الحكومة المؤقتة من الحكومة الفرنسية أن تسمح للوفد الجزائري بزيارة الزعماء الخمسة الذين لا زالوا في السجن، وبذلك اشترط ديغول أن هذا إلا بعد أن يسفر اللقاء بين جوكس ودحلب عن نتائج مرضية، ولكن في الأخير هذا ما حصل يوم 09 ديسمبر 1961 بمدينة روس الفرنسية، وبالتالي وافقت السلطات الفرنسية للسيد بن يحي على أن يتوجه إلى فرنسا ويجري اتصالات مع الزعماء الخمس المسجونين بقصر أولنوا بتاريخ 15 ديسمبر 1961، وبعد عودته التقى الوزيران الفرنسي والجزائري بتاريخ 25 ديسمبر من نفس السنة ونفس المدينة، حيث قامت فرنسا بتقديم مشروع بيان للحكومة المؤقتة، لكن هذه الأخيرة إلتزمت وقدمته في الفاتح من يناير 1962، وقام ابن طوبال زيارة المسجونين الخمس في الفترة ما بين 27 و29من شهر ديسمبر، والتقى دحلب وجوكس للمرة الثالثة يومي 29 و 30ديسمبر 1961،

---

[1] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، ج2، منشورات اتحاد العرب، الجزائر: 1999، ص ص161 _163.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص 224.

[3] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 166.

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص 225.

وذلك قصد تقديم وثيقة إضافية من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة، ليتأتى الرد في 09 جانفي1962 حيث جاء بن يحي بمشروع البيان الذي سلمه للمسؤولين الفرنسيين وبعد دراسته أراد ديغول أن يضع حد لهذه اللقاءات[1].

ونتيجة إحراز هذه التطورات السياسية لدى الحكومتين أدى بمنظمة الجيش السري إلى تكثيف جهودها من خلال أعمالها الوحشية الرامية إلى إفشال مسار المفاوضات والإطاحة بالنظام الديغولي، مما عزز زرع الخوف والرعب في نفوس الشعب الفرنسي وأيضا ديغول، كما استهدفت عددا كبيرا من الجزائريين بحيث أصبحوا يتعرضون للاغتيالات والمضايقات من طرف المنظمة[2].

وبعد هذه اللقاءات استمرت الاتصالات بين الطرفين، ولوضع نهاية للقاءات، التقى الوفدان من جديد في مدينة ليروس من 11 إلى 19 فيفري 1962 على الحدود الفرنسية السويسرية، حيث عينت الحكومة م، ج، ج أربع وزراء لهذه المحادثات وهم كريم بلقاسم، وبن طوبال، ومحمد يزيد، وسعد دحلب، وحوالي 02 خبيرا، أما الوفد الفرنسي مثله ثلاثة وزراء وهم لوي جوكس، روبير بيرو، وجون دو بروغلي بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمستشارين[3]، حيث نوقشت جميع المواضيع وحررت الوثيقة المشتركة التي تقدم لمصادقة الحكومة الفرنسية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية قبل التوقيع عليها[4]، وعليه اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 22 إلى 27 فبراير 1962 لمناقشة نتائج مفاوضات ليروس وانتهى إلى الموافقة على خطوطها العريضة.

وأخيرا انطلقت مفاوضات إيفيان الثانية النهائية والحاسمة ما بين 07 و18 مارس 1962، وانتهت بتوقيع اتفاقيات إيفيان، واتفاقية وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962[5].

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 534.

[2] ميلودي سهام: **اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلية**-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، تاريخ حديث ومعاصر، جيلالي بلوفة عبد القادر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015- 2016، ص ص 75-76.

[3] نادية بلواضح: **اتفاقيات إيفيان دراسة تحليلية**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، عمر بوضربة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لمسيلة، 2014- 2015، ص 19.

[4] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، المرجع السابق، ص ص 166-167.

[5] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر في القرنين 1800- 2000**، ج2، ط1، دار قرطبة، الجزائر: 2016، ص ص 543-544.

المطلب الثاني: مفاوضات إيفيان الثانية من 19 مارس إلى 05 جويلية 1962.

في 22 فبراير1962 اجتمع المجلس الوطني للثورة في طرابلس للمرة الخامسة منذ تأسيسه[1]، وذلك بعد ان جاء لقاء لي روس من 11 الى 18 فيفري 1962 ليضع أسس اتفاقيات ايفيان*[2]، لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها[3]وضم أعضاء مجالس الولايات وممثلي فيدرالية فرنسا ودام هذا الاجتماع الى 27 فبراير 1962، وكان المجلس يتكون من 71 عضوا تغيب منهم 22 وحضر 33 وصوت بالوكالة 16 عضوا وبعد نقاش طويل دام خمسة ايام [4]، تم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بالإجماع ما عدا أربعة، ثلاثة للقيادة العامة للجيش: بومدين، قائد، منجلي، والرائد مختار بويزم(ناصر) من الولاية الخامسة (وهران)، أما القادة الخمس فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات وهم : آيت احمد، بن بلة، بيطاط، وبوضياف، وخيضر[5].

وبعد ان ضمن المفاوض الجزائري تحقيق الاهداف الاساسية خلال المفاوضات التي جرت ب لي روس ما بين 11- 18 فبراير 1962 ومصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة لي روس ما بين 22- 27 فيفري 1962، أبدى استعداده للدخول في مفاوضات المرحلة النهائية[6].

وفي 7 مارس 1962 بدأت مفاوضات ايفيان الأخيرة حيث التقى الوفدان الجزائري والفرنسي في ايفيان الفرنسية بصفة رسمية[7]، وكان الوفد الجزائري يتكون من: كريم بلقاسم وبن

---

[1]زهير احدادن : المرجع السابق ، ص 89.

*اختيرت ايفيان لأنها مدينة فرنسية صغيرة مشهورة بالسياحة ، لوقوعها على الحدود السويسرية ، فيستطيع الوفد الجزائري ان يقيم في ارض محايدة وينتقل أثناء العمل عبر الحدود. صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، الجزائر– تونس–المغرب الاقصى ، ط6، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر : 1993 ، ص 429.

[2]عبد القادر صحراوي : اتفاقيات ايفيان1962، من خلال شهادة الرئيس بن يوسف بن خدة ، العدد 8 ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، ص55.

[3]بن يوسف بن خدة :**اتفاقيات ايفيان**، المصدر السابق ، ص 37.

[4]لزهير احدادن : المرجع السابق ، ص 89.

[5]بن يوسف بن خدة : المصدر السابق ، ص 37.

[6]محمد بليل : المرجع السابق، ص 242.

[7]بن يوسف بن خدة : المصدر السابق ، ص 89.

طوبال وسعد دحلب، محمد يزيد، وبن يحي، وبوالحروف، ورضا مالك، الصغير مصطفاي والرائد عمار بن عودة كممثل عن جيش التحرير الوطني*، أما الوفد الفرنسي فكان يتكون من لويس جوكس وروبير بورون، وجان دوبلي، برونو دولاس، كلود شايي، رولاند بيلكار، والجنرال دي كاماس، برنار تريكو، فانسان لبوري و العقيد سقين دي بازيس، فليب يتبو، وفرانسوابليزان[1].

تركزت المفاوضات على الفترة الانتقالية وتشكيل المجلس التنفيذي* وتحديد سلطاته وإنشاء قوة للشرطة تتولى حفظ الأمن والنظام وتحديد مراحل جلاء القوات الفرنسية والعفو عن المعتقلين السياسيين والمساجين وتبادل الاسرى[2]، ولم يدخل المجلس الوطني على الاتفاقيات سوى تعديلات طفيفة ، مع محاولة الوفد الجزائري ان يوطد من موقفه امام الطرف الفرنسي[3].

وتم الإنفاق على ما يلي :

_ وقف اطلاق النار بكامل التراب الجزائري ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962م.

_ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.

_ تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة وكذلك مطارات عنابة، بوفاريك، بشار ورقان لمدة خمس سنوات .

_ ضمان امتيازات الشركات الفرنسية في استغلال المناجم و المحروقات .

_ حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية وضمان أملاكهم وأموالهم .

_ التعاون بين الجزائر وفرنسا في جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

_تحديد الفترة الانتقالية بأربعة أشهر يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء .

_ إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة لتسيير المرحلة الانتقالية .

---

*حيث رفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعين عسكريين في الوفد .بن يوسف بن خدة : المصدر السابق ، ص 37.

[1]موريس فايس : المصدر السابق ، ص 316.ينظر الى الملحق رقم 5.

*الهيئة التنفيذية مؤقتة تضم جزائريين و فرنسيين و ضمت الهيئة 12 عضوا وهم : عبد الرحمان فارس، روجي روت، شوقي مصطفاي، بلعيد عبد السلام، امحمد الشيخ، جان منوني، عبد الرزاق شنتوف، عبد القادر الحصار، بومدين حميدو، سارلكونيق، الشيخ ابراهيم بيوض، محمد بن تفتيفة ، للمزيد ينظر الى: رابح عدالة: المرجع السابق، ص 253.

[2]رابح عدالة : المرجع السابق ، ص 247.

[3]بن يوسف بن خدة : المصدر السابق ، ص 38.

_ إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير مباشرة عقب الفترة الانتقالية ، وتشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة وتكون صيغة الاستفتاء ب "نعم" او "لا" للاستقلال.

_ إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوما من اتفاقية وقف اطلاق النار.

_ انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

_ تشرف على إعداد الانتخابات الخاصة بتقرير المصير الهيئة التنفيذية التي تتشكل من 9 مسلمين و3 أوروبيين وتظل تمسك بالسلطة لغاية يوم اجراء الانتخابات الخاصة بتقرير المصير[1].

واستمرت المفاوضات مدة 12 يوما من المناقشة الحادة الى ان وصلت لحد التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار، ولم يوقع كريم باسم الوفد الجزائري إلا عشية يوم 18 مارس[2] وفي هذا اليوم أعلن بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية على أمواج إذاعة تونس عن هذا الاتفاق وأمر جيش التحرير بوقف القتال ومما قال[3] : "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن وقف اطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر، امر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني"[4].

كما صرح الجنرال ديغول من نفس اليوم لشعبه ان المشكلة الجزائرية قد اقترنت بالحل وان المأساة قد انتهت*،بذلك كانت الفرحة عارمة عند الشعب الجزائري وامتثل جيش التحرير بصفة مطلقة وامتلأت الجزائر بالأعلام الجزائرية وهو ما جعل وقف القتال بمثابة الاستقلال و أطلق سراح جميع المسجونين والمعتقلين ودخل المهاجرون في تونس والمغرب الى الجزائر[5].

---

[1] صالح فركوس : **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر1912-1962** ، المرجع السابق ، ص 160.

[2] بن يوسف بن خدة : المصدر السابق ، ص 38.

[3] لزهير حدادن : المرجع السابق : ص 90.

[4] بن يوسف بن خدة : المصدر السابق ، ص 38.

*ويقول في ذلك "و في عشية اليوم نفسه ، صرحت للامة ان المأساة انتهت ، والمشكلة اقترنت بالحل الملائم، ..." للمزيد ينظر الى : الجنرال ديغول :المصدر السابق ، ص ص 140-141.

[5] لزهير احدادن : المرجع السابق ، ص90.

وقد مرت الجزائر قبل الاعلان عن الاستقلال، بمرحلة انتقالية، لتنظيم البلاد واعداد الشعب الجزائري للاستفتاء العام حول تقرير المصير واعلان الاستقلال كما اتفق عليه بايفيان[1]، وتمت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم 3 جويلية 1962م حيث أدلى ستة ملايين جزائري وجزائرية بأصواتهم وعبروا عن رغبتهم في الحصول على الاستقلال التام[2]، وحسب الاحصائيات الرسمية فقد صوت لصالح الاستقلال التام 5.951. 581 ناخب بنعم، بينما صوت ضد الاستقلال 16.581 معارض، وبهذه النتيجة الايجابية انتصرت ارادة الشعب الجزائري، باسترجاع السيادة الوطنية على كافة أراضيه واسترداد حرية أبنائه المسلوبة واستعادة كرامة مواطنيه المهانة وانهاء الاحتلال الفرنسي الذي دام 132 سنة[3].

خاتمة الفصل:

من خلال تناولنا لهذا الفصل نلاحظ تطورا في النقاش بين الوفد الجزائري و الوفد الفرنسي تدريجيا من خلال تنازل الطرف الفرنسي عن مناوراته حول الوحدة الترابية للجزائر التي كانت المحور الأساسي في محادثات ايفيان الأولى والثانية، ومع زيادة جرائم منظمة الجيش السري في الجزائر لإضعاف المفاوضات والضغط على ديغول في محاولته لإيجاد حل لحرب الجزائر التي أرهقته، إلا ان ذلك الامر باء بالفشل لا محالة، واستطاع الوفدان التوصل إلى حلول حول المشاكل العالقة بينهما بالاتفاق على مجموعة من البنود بالاتفاقية بعد مجهود مستمر لمجموعة من اللقاءات، كذلك حضور شخصيات جديدة للمفاوضات من كلا الطرفين لربما أحدثت فارقا في اللقاءات.

[1] محمد لحسن زغيدي : المرجع السابق ، ص 270.

[2] صالح فركوس : **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962**،المرجع السابق ، ص 160.

[3] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص540.

خاتمة

خاتمة:

مما سبق التطرق إليه في هذا الموضوع عرضا وتحليلا يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:
إن التنظيم السياسي للحركة الوطنية في بدايته كان تنظيما ضعيفا ويفتقر لتوجه واحد، أي أنه كان يتمتع بطابع سياسي فردي، باختلاف أرآ القادة حول الريادة والزعامة وهذا ما عجل في إخفاقها إلى أن ظهرت جبهة التحرير الوطني كمنظمة سياسية عسكرية قادت الكفاح المسلح والعمل السياسي والدبلوماسي من 1954 إلى غاية الاستقلال 1962.
تنظيم الجانب العسكري في بادئ الأمر كان تنظيما بسيطا لبساطة معدات الحرب، لكن مع تطور تحركات الجيش داخل وخارج الوطن، مما أعرب عن إحراز النصر وزعزعت كيان قوات الاستعمار الفرنسي، وهذا راجع إلى تضارب الأحداث عبر مراحل الثورة الجزائرية.
حاول الجنرال ديغول بعد وصوله للحكم كبح المفاوضات بمناورته السياسية والعسكرية الهادفة للقضاء على الثورة الجزائرية، إلا أنه فشل في ذلك ولم يجد حلا سوى التفاوض الرسمي.
أن المفاوضات الجزائرية الفرنسية عبرت في البداية عبر اتصالات ولقاءات رسمية سرية ممهدة للمفاوضات الفعلية والعلنية، وعلى أساس هذا المنطلق لقد أحدثت ضجة صاخبة في وسط المتفاوضين من أجل حسم القضية والخروج بعرض يرضي الطرفين، وعلى الرغم من فشل لقاء مولان عام 1960م الذي دعا فيه ديغول من خلال خطابه الشهير إلى تقرير المصير والجلوس على طاولة المفاوضات قصد إحلال السلام بين الدولتين، لكن هذا الغرض لم يفي بنتائج مرضية وبعد فوات فترة طويلة من هذه المحادثات تم استئناف اللقاءات من جديد في سنة 1961م والتي عرفت بلقائي لوسارن ونيوشاتل اللتان تشاركا في نفس النقاط، بحيث كانت قضية جد حساسة أحدثت شرخا كبيرا في مسار المفاوضات وهي فصل الصحراء عن الجزائر، ومما زاد الطينة بلة تعنت الوفد الفرنسي على هذه التجزئة بعد ما تم اكتشاف ما في باطنها وعدم رغبته في جدية التفاوض وكان هدفه المراوغة وكسب الوقت، ولذا تشدد الوفد الجزائري على مطالبه بما في ذلك الوحدة الترابية الوطنية، بحيث يمكن القول أن جبهة التحرير الوطني كان لها دورا حاسما فيما أداه المفاوضون الجزائريون من أجل استقلال بلادهم وتقرير مصير شعبهم.

وفي طور هذه الأحداث قامت العديد من المعارك والمظاهرات وخاصة انتفاضة 11 ديسمبر 1960م التي يعود لها الفضل في حركة الشعب ومساندته والتفافه حول الثورة وهذا ما أثبت للرأي العام العالمي مدى جاهزيتها وجذبها للشعب مما أكسبها قدرة للتغلب على العدو المحموم.

كما أن المفاوضات الجزائرية الفرنسية (مفاوضات إيفيان الأولى) قد شهدت عدة عراقيل كادت تعصف بها وتخترق مسارها وهو ظهور منظمة الجيش السري وتمردها على الجزائريين والفرنسيين على حد سواء حيث لجأت إلى ضغوطات نفسية ومعنوية.

محاولة انقلاب الجنرالات الأربعة الذى سعى إلى الإطاحة بنظام ديغول، ولكنه باء بالفشل وبذلك تخطى ديغول هذا العائق، إضافة إلى ظهور القوة الثالثة اللذان عطل من مسار مفاوضات إيفيان الأولى.

احتدام النزاع بعد ما تم الرجوع إلى الجلوس على طاولة المفاوضات إيفيان الأولى في 20 ماي 1961 بإيفيان، حول المطالب التي تخص الطرفان لكن الكل التزم وأصر على موقفه، ولهذا لم تحقق نتيجة مرضية، وعلقت هذه المفاوضات في 13 جوان 1961.

إن مفاوضات إيفيان الثانية 1962 قد تمكنت من تحقيق بعض البنود خاصة ما كانت تطمح إليه الثورة منذ وهلتها الأولى وهذا بعد جهد طويل وصبر وعناء قد كرسها أن تصل إلى حل سلمي بعد سابقتها من اللقاءات السرية، مما أدى إلى اتساع وإذاعة صيتها داخل وخارج الوطن أكسبها مؤيدين من الدول على غرار الدور السويسري الذي التزم الحياد كما له دور كبير وفعال في سير ونجاح هذه المفاوضات، وهذا راجع إلى عبقرية رجالاتها، لكن لا يمكن أن نعمم أنها تحققت بشكل جذري وإنما هناك تعاون في بعض المجالات بين الوفدين مقابل ما كانت تسعى إليه جبهة التحرير الوطني الاستقلال والوحدة الترابية الوطنية.

الملاحق

الملحق رقم:1[1]

صورة رقم1: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى 1956

سعد دحلب

محمد العربي بن المهيدي

عبان رمضان

كريم بلقاسم

بن يوسف بن خدة

[1] جعفر رتيبة: لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 195- 1958،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، فريح لخميسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمه- قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكر: 2013-2014، ص 116.

الملحق رقم:2[1]

صورة رقم2: إعلان التصريحات الحكومية

الخاصة بالجزائر.

اعترف الشعب الفرنسي في استفتاء 8 يناير 1961 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم السياسي تجاه الجمهورية الفرنسية وذلك عن طريق استفتاء مباشر عام . وقد انتهت المباحثات التي جرت في ايفيان من 7 مارس إلى 18 مارس عام 1962 بين حكومة الجمهورية وجبهة التحرير الوطني ، إلى النتيجة التالية :

تم الاتفاق على وقف إطلاق النار ، ويوضع حد للعمليات العسكرية والقتال المسلح يوم 19 مارس فى القطر الجزائري كله .

وقد حدد اتفاق مشترك الضمانات الخاصة بالعمل بحق تقرير المصير وبتنظيم السلطات العامة في الجزائر في خلال الفترة الانتقالية .

وبما أن تكوين دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة ، مطابق للواقع الجزائري ، وبما أن تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين ، فقد رأت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني أن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب هذا الوضع .

وقد حددت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني في اتفاق مشترك هذا الحل في اتفاقيات تطرح أمام الناخبين وقت استفتاء تقرير المصير .

[1] بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر**، تع : لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1987، ص 87.

الملحق رقم:3

[1]

صورة رقم3: إيفيان 1، 20 ماي1961:من اليسار الى اليمين، في الصف الأول: بن يحى، سعد دحلب، بو منجل، منجلي، فرنسيس، كريم، بولحروف وقائد.

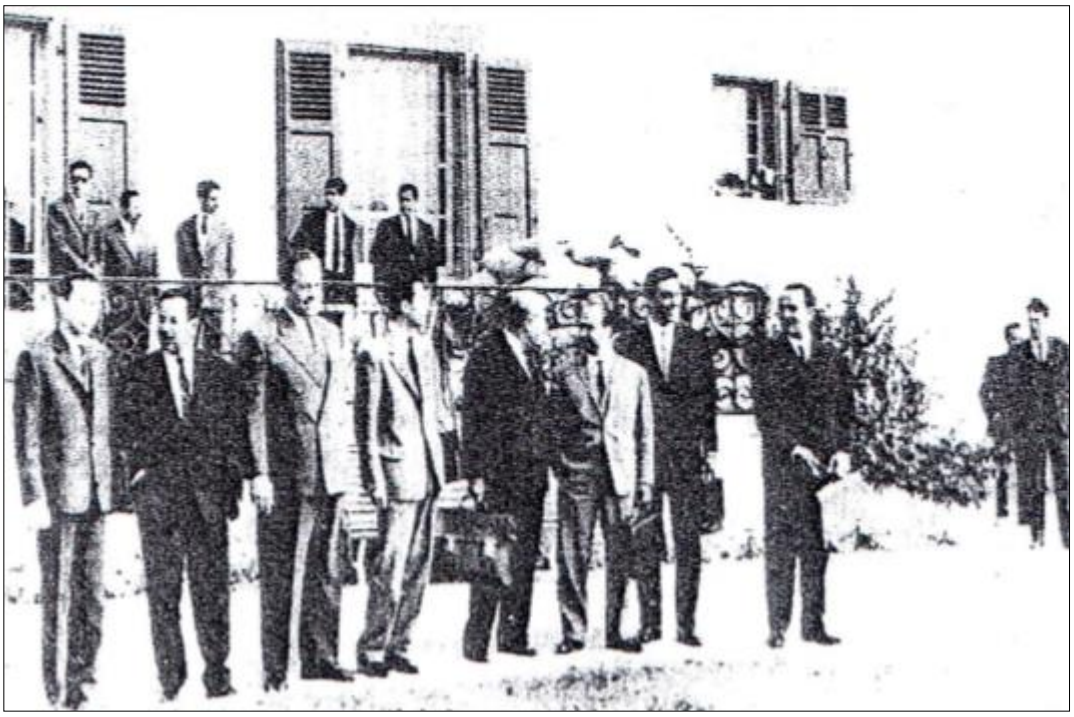

[1] رضا مالك : **الجزائر في إيفيان – تاريخ المفاوضات السرية 1956– 1962**، دار الفارابي، بيروت لبنان ، 2003، ص 268.

الملحق رقم:4

تصريح رضا مالك خلال مفاوضات إيفيان الأولى.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
وزارة الشؤون الخارجية

مصلحة الأستعلامات

المؤتمر الصحفي للمتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري
في مفاوضات افيان

صرح السيد رضا مالك، المتحدث الرسمي بلسان الوفد الجزائري في مفاوضات افيان في المؤتمر الصحفي الذي عقد يوم ٦ يونيو سنة ١٩٦١ في الساعة السادسة والنصف مساء في قصر الصحافة في جنيف.. فقال :

ان مشكلة الأقليات في الجزائر مشكلة كانت دائما موضع اهتمام المسؤلين في الجزائر. ومنذ بداية كفاحنا من أجل تحرير وسيادة ولوننا لم يكفوا عن اقتراح حل لهذه المشكلة، حل نابع اولا من واقع الأمور وثانيا من روح العدالة والحرية التي يجب أن تحيط بكل عمل انساني جاد ودائم.
وأضاف السيد مالك قائلا :

ويجب التركيز على حقيقتين بالذات. الحقيقة الاولى هي أنه يوجد في الجزائر قبل كل شيء شعب جزائري. واذا كانت الدولة الجزائرية بمعنى الكلمة قد تحطمت في ١٩٤٠ بفعل الأحتلال الاستعماري، فذلك لم يحل دون استمرار وجود الشعب الجزائري كحقيقة ثابتة ومسيطرة رغم الهجوم الذي تعرض له الشعب في المجال السياسي. ومنذ سبعة أعوام شهد العالم انتفاضة شعبنا الجبارة.

وهناك حقيقة ثانية يجب أن نلتفت اليها وهي ان استعمار الجزائر تم عن طريق جلب سكان من اصل اوروبي الى البلاد. وهؤلاء السكان يختلفون عن الشعب الجزائري اصلا وثقافة ومدنية: بل انهم يختلفون عن الشعب الجزائري بوضعهم المدني، اذ كان وضعهم حتى اليوم وضع المستعمرين. وهكذا انكر هؤلاء السكان دائما وجود الشعب الجزائري ككل موحد وانكروا دائما وجود الامة الجزائرية.

ان هؤلاء المستوطنين حلوا الى حد ما محل الشعب الجزائري الاصيل. وعارضوا دائما امكانيات تطور شعبنا وحقه في حالة ما اذا قبلت حكومة فرنسية هذا الاحتمال.

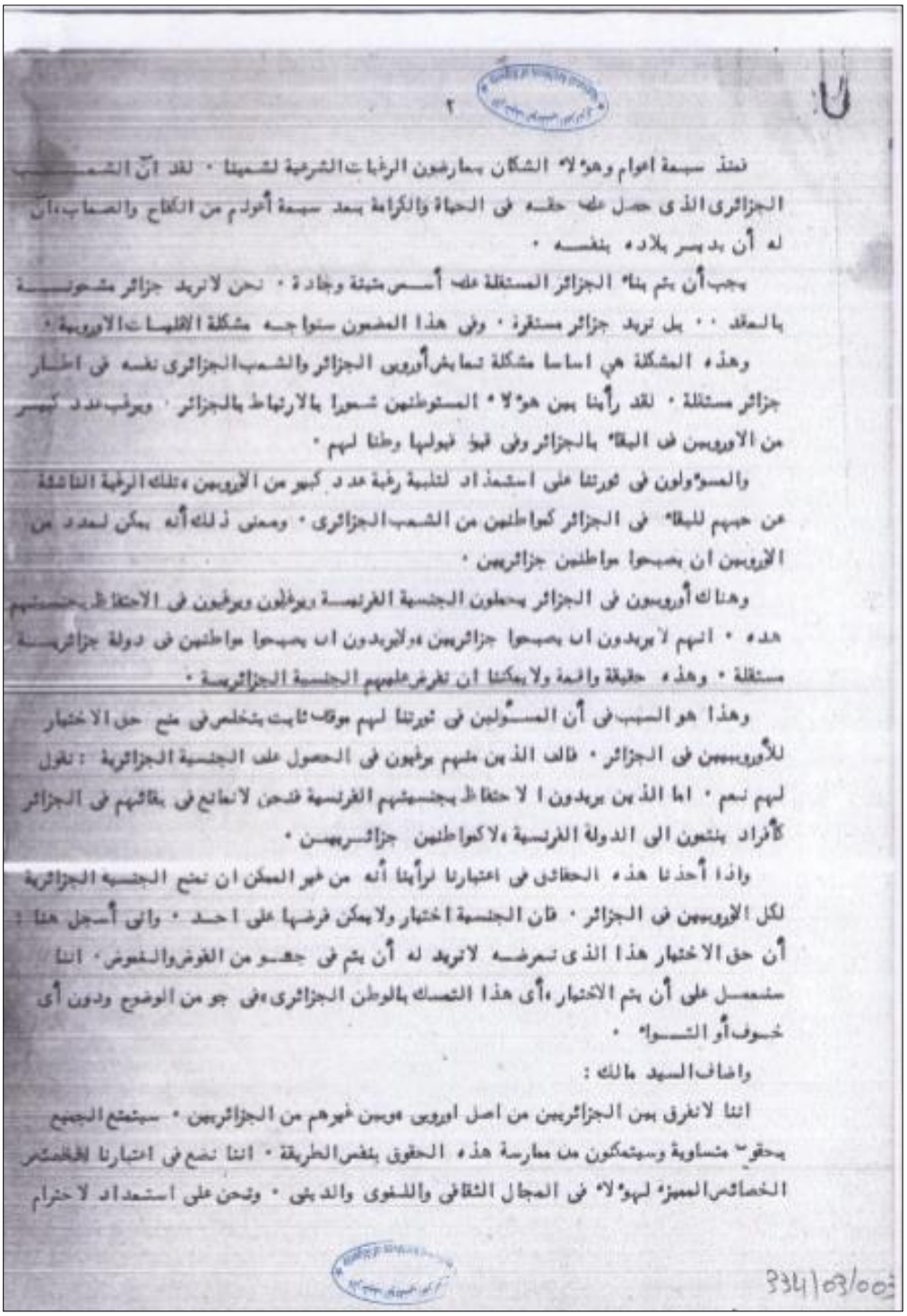

٢

فمنذ سبعة أعوام وهؤلاء الشكان يعارضون الرغبات الشرعية لشعبنا . لقد أنّ الشعب الجزائري الذي حصل على حقه في الحياة والكرامة بعد سبعة أعوام من الكفاح والصعاب، أن له أن يدبر بلاده بنفسه .

يجب أن يتم بناء الجزائر المستقلة على أسس متينة وجادة . نحن لا نريد جزائر مشحونة بالحقد .. بل نريد جزائر مستقرة . وفي هذا المضمون سنواجه مشكلة الأقليات الأوروبية .

وهذه المشكلة هي أساسا مشكلة تعايش أوروبي الجزائر والشعب الجزائري نفسه في اطار جزائر مستقلة . لقد رأينا بين هؤلاء المستوطنين شعورا بالارتباط بالجزائر . وبرغبة عدد كبير من الأوروبيين في البقاء بالجزائر وفي قبول قبولها وطنا لهم .

والمسؤولون في ثورتنا على استعداد لتلبية رغبة عدد كبير من الأوروبيين، تلك الرغبة الناشئة عن حبهم للبقاء في الجزائر كمواطنين من الشعب الجزائري . ومعنى ذلك أنه يمكن لعدد من الأوروبيين ان يصبحوا مواطنين جزائريين .

وهناك أوروبيون في الجزائر يحملون الجنسية الفرنسية ويرفضون ويرفضون في الاحتفاظ بجنسيتهم هذه . انهم لا يريدون ان يصبحوا جزائريين، ولا يريدون ان يصبحوا مواطنين في دولة جزائرية مستقلة . وهذه حقيقة واقعة ولا يمكننا ان نفرض عليهم الجنسية الجزائرية .

وهذا هو السبب في أن المسؤولين في ثورتنا لهم موقف ثابت يتخلص في منح حق الاختيار للأوروبيين في الجزائر . فالذين منهم يرفضون في الحصول على الجنسية الجزائرية : نقول لهم نعم . اما الذين يريدون الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية فنحن لا نمانع في بقائهم في الجزائر كأفراد ينتمون الى الدولة الفرنسية، لا كمواطنين جزائريين .

واذا أخذنا هذه الحقائق في اعتبارنا نرأينا أنه من غير الممكن ان تمنح الجنسية الجزائرية لكل الأوروبيين في الجزائر . فان الجنسية اختيار ولا يمكن فرضها على احد . واني أسجل هنا : أن حق الاختيار هذا الذي نعرضه لا نريد له أن يتم في جو من الغموض والغموض . اننا سنعمل على أن يتم الاختيار، أي هذا التمسك بالوطن الجزائري، في جو من الوضوح ودون أي خوف أو التواء .

واضاف السيد مالك :

اننا لا نفرق بين الجزائريين من اصل اوروبي وبين غيرهم من الجزائريين . سيتمتع الجميع بحقوق متساوية وسيتمكنون من ممارسة هذه الحقوق بنفس الطريقة . اننا نضع في اعتبارنا الخصائص المميزة لهؤلاء في المجال الثقافي واللغوي والديني . ونحن على استعداد لاحترام

3341/03/003

1

[1] ميلودي سهام: **إتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها ورود الأفعال – دراسة تحليلية –**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، جيلالي بلوفة عبد القادر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: 2015- 2016، ص ص 323- 325.

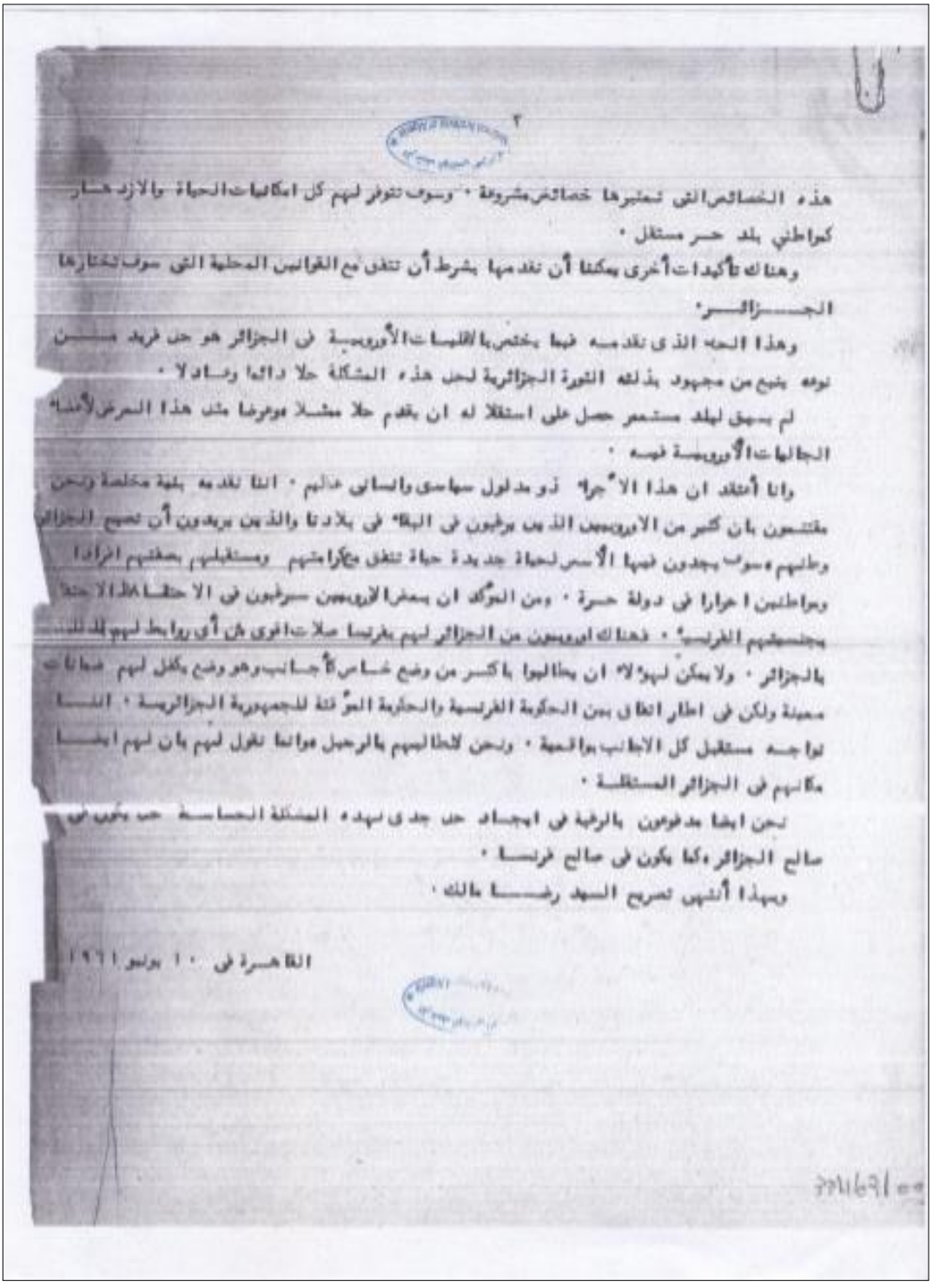

هذه الخصائص التي نعتبرها خصائص مشروعة . وسوف تتوفر لهم كل امكانيات الحياة والازدهار كمواطني بلد حر مستقل .

وهناك تأكيدات أخرى يمكننا أن نقدمها بشرط أن تتفق مع القوانين المحلية التي سوف تختارها الجـــزائـــر .

وهذا الحل الذي نقدمه فيما يختص بالاقليات الأوروبية في الجزائر هو حل فريد مـــن نوعه يتبع من مجهود بذلته الثورة الجزائرية لحل هذه المشكلة حلا دائما وعـادلا .

لم يسبق لبلد مستعمر حصل على استقلاله ان يقدم حلا مشابها وعرضا مثل هذا العرض لأقلية الجاليات الأوروبية فيه .

وانا أعتقد ان هذا الأجراء ذو مدلول سياسي وانساني عظيم . اننا نقدمه بنية مخلصة ونحن مقتنعون بان كثير من الاوروبيين الذين يرغبون في البقاء في بلادنا والذين يريدون أن تصبح الجزائر وطنهم سوف يجدون فيها الأسس لحياة جديدة حياة تتفق مع كرامتهم ومستقبلهم بصفتهم افرادا ومواطنين احرارا في دولة حرة . ومن المؤكد ان بعض الاوروبيين سيرغبون في الاحتفاظ الا حتفاظ بجنسيتهم الفرنسية . فهناك اوروبيون من الجزائر لهم بفرنسا صلات اقوى من أي روابط لهم بالجزائر . ولا يمكن لهؤلاء ان يطالبوا باكثر من وضع خاص لأجانب وهو وضع يكفل لهم ضمانات معينة ولكن في اطار اتفاق بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . اننا نواجه مستقبل كل الاجانب بواقعية . ونحن نطالبهم بالرحيل موانما نقول لهم بان لهم ايضا مكانهم في الجزائر المستقلة .

نحن ايضا مدفوعون بالرغبة في ايجاد حل جدي لهذه المشكلة الحساسة حل يكون في صالح الجزائر كما يكون في صالح فرنسا .

وبهذا أنتهي تصريح السيد رضا مالك .

القاهرة في ١٠ يوليو ١٩٦١

الملحق رقم:5

1

صورة رقم4: الوفد الجزائري المفاوض في إيفيان.

من اليمين الى اليسار: لخضر بن طوبال، رضا مالك، عمار بن عودة، كريم بلقاسم، محمد الصديق بن يحى، سعد دحلب، الطيب بلحروف.

[1] رابح عدالة: **الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى إسترجاع السيادة الوطنية من 1945 إلى 1962**،ط1، دار المجتهد، 2014، ص 249.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: **المصادر**:

01) أوليفي لونغ: الملف السري- اتفاقيات إيفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: أوذاينيه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

02) بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطيبية، الجزائر: 2012.

03) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، محل العين جبائلي، الجزائر.

04) تقية محمد: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيز، دار القصبة، الجزائر: 2010.

05) رضا مالك: الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية 1956-1962، ط1، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفرابي، لبنان: 2003.

05) سيلفي ثينو: تاريخ حرب من أجل الاستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر: 2013.

07) شارل ديغول: مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، تر: سموحى فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت: 1971.

08) موريس فايس: نحو السلم في مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية 15 جانفي1961- 29 جوان 1962، تر: صادق سلام، عالم الأفكار حي باجي، البدو، الجزائر.

ثانيا: المراجع:

01) أحسن بومالي: استراتيجية الثورة التحريرية في رحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

02) أحمد منغفور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962،، دار التنوير، الجزائر: 201

03) إبرهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954-1962،دار هومة، الجزائر: .2015

04) إدريس خيضر: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران: .2006

05) إسماعيل أحمد ياغي محمود شاكر: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية:.1993

06) بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر: .2006

07) بشير بلاح: تاريخ الجزائر في قرنين 1800 إلى 2000، ج2، ط1، دار قرطبة للنشر، الجزائر: .2016

08) بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر: 2008.

09) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: 2013.

10) جمال قندل: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر.

11) جلال يحي: المغرب الكبير وحركات التحرير والاستقلال، ج4، دار التنوير، الجزائر: 2013.

12) دحمان تواتي: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر1961-1962، وزارة الثقافة.

13) رابح عدالة: الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى استرجاع السيادة الوطنية من 1945 إلى 1962، ط1، دار المجتهد، الجزائر: 2004.

14) رشيد يوب: دليل الجزائر السياسي، ط1، دار الاشهار، الجزائر: 1999.

15) زهير أحدان: تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة أحددان للنشر والتوزيع، الجزائر.

16) لحسن محمد زغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير 1956-1962 دار هومة، الجزائر: 2004.

17) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، دار الحكمة الجزائر: 2015.

18) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات إتحاد العرب، 1999.

19) محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

20) محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954،ط1، منشورات المتحف المجاهد، الجزائر: 1985.

21) محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح المثلوثي، سلسلة صاد: 1994.

22) محمد ولد الشريف الحسين: من المقاومة إلى الاستقلال 1830- 1962، دار القصبة.

23) محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، جمهورية العراق الموصل، كلية الأدب، قسم التاريخ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 2004.

24) سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر: 2010.

25) صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية: 1993.

26) صالح بن النبيلي فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2012.

27) عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة، الجزائر: 2013.

28) عبد الله مقلاتي: المشروع الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، وزارة الثقافة، الجزائر.

29) عبد الله مقلاتي: مشكلة التسليح إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، وزارة الثقافة، الجزائر.

30) مقلاتي عبد الله، ظافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر.

31) عبد الرحمان فارس: مذكرات سياسية 1945- 1965، دار القصبة، الجزائر: 2007.

32) عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، ط1، ج2، دار مداد يوني فارسيتي براس، الجزائر: .2013

33) عبد النور خثير: تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر: 2013.

34) علي خلاصي: الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني، ط1، منشورات الحضارة، الجزائر: 2015.

35) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت: .1997

36) عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار ريحانة، الجزائر: .2002

37) عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية 1954-1962، البصائر الجديدة، الجزائر.

38) عواطف عبد الرحمان: الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة التحريرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: .1985

39) فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين (814 ق. م -1962م).

40) فركوس صالح: محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962، مديرية النشر لجامعة قالمة: 2011.

40) هارتموت إلزنهاس: فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر: 2015.

42) همشاوي مصطفى: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني، للدراسات، دار هومة، الجزائر.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

01) أحمد بداني: الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 05 جويلية 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، وهران: 2012- 2013.

02) رتيبة جعفر: لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956-1958، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص معاصر، فريح لخميس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة، قسم العلوم الإنسانية، شعبة تاريخ، جامعة محمد خيضر، 2013-.2014

03) نادية بلواضح: اتفاقيات إيفيان دراسة تحليلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، عمر بوضربة، 2013- 2014.

04) سميرة بوطي: تطور جيش التحرير ما بين 1956-1958، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، عيسى بن قني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة: 2013-2014.

05) سهام ميلودي: اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جيلالي بلوفة عبد القادر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: 2015- 2016.

06) سيد أحمد مقدم: المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كريم ولد النبية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس: 2016-2017.

06) فاطمة بودرهم: حزب جبهة التحرير دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954-1964، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، حسين بوقارة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر: 1994.

رابعا: المجلات:

01) محمد بليل: المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسيطي، العدد1، مجلد9، تيارت: 2018.

02) محمد يعيش: "مؤتمر الصومام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته"، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13.

03) عبد القادر صحراوي: "اتفاقيات إيفيان من خلال شهادة الرئيس بن يوسف بن خدة، العدد 8، جامعة سيدي بلعباس.

خامسا: المواقع الإليكترونية:

01/ Wiki/ https:// ar. m. wikipedia. Org.

02/ http/ar. m. wikipedie. Or/wikis.

الفهارس

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

فهرس الموضوعات

1/فهرس الأعلام:

أحمد بومنجل (34، 45،) .

أحمد بن بلة (9، 17، 18، 22، 52،).

أحمد مزغنة (6).

أحمد فرانسيس (10،27، 45).

العربي بن المهيدي (6، 9، 14، 18، 19،)

الحبيب بورقيبة (48)

الصغير مصطفاي (53)

الرائد مختار بويزم (ناصر) (52)

الشيخ شرشالي (25).

الشيخ خير الدين (25).

إلياس دريش (9).

الطيب بولحروف(34، 43،45،53)

بن يوسف بن خدة (10، 14،25، 26 ، 49).

بشير دخلي (7).

جمال عبد الناصر (26، 27) .

جان عمروش(28).

حسين ءايت أحمد (9، 11، 17، 18، 52).

حسين الاحول (6).

رمضان بوشبوبة (7).

رمضان عبان (10، 14،25، 26).

رابح بيطاط (9، 18،52).

رضا مالك (45،53)

كريم بلقاسم (9، 14، 15، 18، 19،45، 49،53)

لخضر بن طوبال(12، 15،51،53).

محمد الأمين دباغين (15، 27، 28).

محمد الصديق بن يحى (45،50،53)

محمد بوضياف (7،9، 18،52).

محمد بجاوي(45)

محمد بلوزداد (17).

محمد حربي(45).

محمد خيضر (9، 18، 24، 26، 27، 28،52).

محمد يزيد (11،27، 50،53).

محمدي السعيد (22)

مراد ديدوش (8، 9، 18، 19، 20)

مولاي مرباح (6).

مصالي الحاج (6، 8، 10،)

مصطفى بن بولعيد (7، 9، 18، 19،22، 25).

سعد دحلب (14، 45، 48، 49،50).

سليمان (45)

عبد الرحمن كيوان (27).

عبد الرحمن فارس (28)

عبد الحفيظ بوصوف (15،).

عمار بن عودة (53)

عميرة علاوة (15).

عمر أوعمران (15،22).

علي منجلي (45،52)

فرحات عباس(10، 15، 16، 36، 43،45، 49).

فرانس منديس (25، 26).

هواري بومدين (22،52)

يوسف زيغود (20،)

أعلام الأجانب:

أندري ماندوز (25، 26).

أوليفي لونغ (34)

بيير هيربوت (27، 28).

بيير كومين(27).

بورجيس منوري (28).

بورنو دولوس (35،43،53).

برنار تريكو (53)

تيتو (27).

جاك سوستال (20، 24، 25).

جاك سوزيني(41)

جورج بومبيدو (35، 37) .

جوزيف بيجار (26) .

جوهر لانهرو (27).

جوهر (41،43)

جان دوبلي (53)

دو بروغلي(53)

دوغاستين (32، 33) .

دي كاماس (53)

روبير بيرو (50،53)

روجي موريس (32) .

رولاند بيلكار (53)

زيلر (45)

لاغارديار(41)

لويس جوكس(44، 48،50، 51،53)

كلود شايي (53)

كريستيان بيشو (26).

كازيل (27) .

ماسو(31)

ماتون (32) .

ميشال دوبري (32).

موريس (21).

سيقين دي بازيس(53)

شال (21).

شارل فيرني (25).

شال ديغول (23 ، 28،31، 32، 35، 36،37،40،41،44، 46،48، 49 ، 50).

غي مولى (26) .

فينساي مونتاي (25).

فرانسو بليزان (53)

صالان (41، 43)

وروني ستيت (25) .

فهرس الأماكن:

الجزائر (6، 7، 11، 14، 15،23، 24، 26، 28، 31، 33، 34، 35، 36،38،
43،42،41،40 ،45،46، 47، 48، 49،54).

البليدة (41).

القاهرة (9، 26).

العراق (15،).

المغرب(11، 15، 28،45).

المرسى الكبير (53)

القبائل (12، 43).

الأوراس (19).

إفريقيا (8).

إيفيان(47،46،45،44،43،40،38)

إنجلتر (35).

بلجيكا (6)

باريس (38،24، 44،43، 49)

بلغراد (27).

بال (49)

بنزرت (48)

بشار (53)

تونس (11، 22،15، 38،28، 45،44، 54،49،48).

تيزي وزو (41)

جبل طارق (35)

جزيرة إيكس (46)

رقان (53)

روما (27،45)

ليبيا (15،22 ، 45).

لوسارن (31،34، 38، 40).

ليروس (50، 51، 52)

مدريد (41)

مولان (31، 32،33، 34، 37 ،38،40).

نيوشاتل (31، 37، 38، 40)

طرابلس(22، 25،49، 51) .

سطيف (41)

سوق اهراس (47)

سويسرا (34، 37)

سيدي بلعباس(47)

عنابة (41، 42).

عين تموشنت (40، 41).

فرنسا (20، 21، 23، 25 ، 26،27، 31،33، 34، 35،41، 42،43، 48، 49،50،52).

قسنطينة (19،)

قصر توركان (45)

قصر أولنوا (50)

هورنو (6).

واد الصومام (12، 13، 20،).

وهران (42،41، 52،47) .

يوغسلافيا (27) .

فهرس المحتويات

شكر .....

اهداء .....

المختصرات .....

مقدمة **1**

الفصل التمهيدي: لمحة عن تطور الاوضاع العامة في الجزائر (1954–1960)

المبحث الأول: التطورات السياسي:.....5

المبحث الثاني: التطورات العسكرية:.....15

المبحث الثالث: الاتصالات الجزائرية الفرنسية قبل احداث ماي 1958م.....21

خاتمة الفصل:.....27

الفصل الأول: المفاوضات الرسمية (1954–1960)

المبحث الأول: محاولات دي غول الأولى للتواصل مع الثورة. 28

المبحث الثاني: اتصالات لوسارن ونيوشاتل.....30

المطلب الأول: لقاء لوسارن 1961/02/20.....31

المطلب الثاني: لقاء نيوشاتل 1960. 34

خاتمة الفصل:.....35

الفصل الثاني : المرحلة الاخيرة من المفاوضات (1954–1960)

المبحث الاول : مفاوضات إيفيان الاولى 1961.....37

المطلب الأول : الأوضاع العامة قبيل المفاوضات. 37

1) مظاهرات 11 ديسمبر 1960: 37

2) قضية منظمة الجيش السري:.....38

3) إجراء استفتاء 07 جانفي 1961 حول تقرير المصير: 39
4) محاولة الانقلاب واستئناف المفاوضات: 40
المطلب الثاني: محادثات إيفيان الأولى من 20 ماي إلى 1961/06/13. 41
المبحث الثاني: مفاوضات إيفيان الثانية 1962.....44
المطلب الأول: الأوضاع العامة بعد فشل مفاوضات إيفيان الأولى. 44
المطلب الثاني: مفاوضات إيفيان الثانية من 19 مارس إلى 05 جويلية 1962.....48
خاتمة الفصل: 51
خاتمة: 57
الملاحق 60
قائمة المصادر والمراجع: 68
1/فهرس الأعلام: 76
فهرس الأماكن: 81
فهرس المحتويات 84

ملخص الدراسة:

إن الثورة الجزائرية كانت تقوم على استراتيجيتين سياسية وعسكرية قادتها إلى تكثيف جهودها في جميع المجالات وإحراز النصر من خلال الإصرار على مبادئها وتحديد أهدافها المنشودة، مما جعل قيادتها تدخل في غمار اتصالات حاسمة بعد أخذ ورد قد خلصت إلى مفاوضات عرفت بماوضات إيفيان التي أعطت الوجه الحقيقي للعدو، بالرغم من بروز العديد من الانقسامات والتحالفات التي زادت من حدة الصراع لكنها استطاعت أن تحقق النصر وما جاء به بيان أول نوفمبر1954.

Résumé de l' étude :

la révotution algérienne reposait sur deux stratégies politiques et militaires qui l'ont amenée à intensifier ses efforts dans tous les domaines et à remporter la victoire en insistant sur ses principes et en défnissant ses objectifs souhaités, ce qui a fait entrer ses dirgeants au milieu de communications décives après avoir pris une répons qui a conclu les négociations connues sous le nom de négociations d'Evian qui ont donné le vrai visage de l'ennemi, malgré l'émergence nombreuses divisions et alliances qui ont augmenté l'intensité du conflit, mais il a réussi à remporter la victoir et ce qui a été déclaré dans la déclaration du premier novembre 1954.